



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليزي  
(الجزائر)



معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

دور مؤشرات المنازعات الجبائية في تقييم أداء الرقابة الجبائية  
دراسة حالة في مديرية الضرائب إيليزي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم  
التسيير تخصص: محاسبة وجبائية معمقة

من إعداد الطالبين :

- علاء الدين مهيبة

- عبد الصمد سليمان

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

| الاسم واللقب | الدرجة العلمية | المؤسسة الجامعية      | الصفة       |
|--------------|----------------|-----------------------|-------------|
| بعاشي خالد   | ب              | المركز الجامعي إيليزي | رئيسا       |
| بن قردى امين | أ              | المركز الجامعي إيليزي | مشرفا       |
| مرخوفي       | ب              | المركز الجامعي إيليزي | عضوا مناقشا |

السنة الجامعية: 2022/ 2023





وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليزي  
(الجزائر)



معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

دور مؤشرات المنازعات الجبائية في تقييم أداء الرقابة الجبائية  
دراسة حالة في مديرية الضرائب إيليزي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبين:

- علاء الدين مهيبة

- عبد الصمد سليمان

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

| الاسم واللقب      | الدرجة العلمية | المؤسسة الجامعية      | الصفة       |
|-------------------|----------------|-----------------------|-------------|
| بعاشي خالد        | ب              | المركز الجامعي إيليزي | رئيسا       |
| أ.د. أمين بن قردي | أ              | المركز الجامعي إيليزي | مشرفا       |
| مرخوفي            | ب              | المركز الجامعي إيليزي | عضوا مناقشا |

السنة الجامعية: 2022/ 2023

الاهداء :

قال الله تعالى "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"  
واوصى بهما الحبيب وخير الأنام محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نهدي ثمرة جهدنا هذه الى قررة اعيننا و الغاليين على قلوبنا الى والدينا الذين تعبوا  
وسهرؤا من أجلنا اطل الله في عمرهما وحفظهم من كل سوء ولا ننسى رفيق الدرب  
(سليمانى عبد الصمد) الذى ساندنى فى إتمام هذا العمل المتواضع والى كل الاصدقاء  
والاخوة ورفقاء دربى كل واحد باسمه  
وكدا لا ننسى ذكر زملاء الدفعة محاسبة وجباية معمقة 2022/2023

علاء الدين مهربة



## إهداء

أهدي عملي هذا إلى من أوصاني بهما ربي برا واحسانا.

إلى المرأة التي تصعب الكلمات والعبارات على وصفها إلى من كانت تحترق لتنير حياتنا،  
إلى من تعلمت على يدها حب الحياة والعطف والحنان ، والتي خلقت في قلبي براعم  
الزهور إلى هبة الرحمان "أمي الغالية".

إلى من علمني الاخلاق الحميدة ورباني على صدق القول والرغبة بالمعرفة منذ نعومة  
اظفري، إلى من كان وما زال سنداً في هذه الحياة ولم يبخل عليا بالنفس والنفيس،  
إلى ابي العزيز.

إلى اخي العزيز.

إلى اعز اصدقائي (مهرية علاء الدين).

إلى أقرب الناس إلى قلبي من قريب وبعيد و إلى كل من وسعهم قلبي ولم يكتهم قلبي.

عبد الصمد سليمان



## شكر وعرفان

إن الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى أن وفقني وأعاني على إتمام هذا العمل المتواضع، فهو أحق أن يشكرو ويحمد.

نتوجه بجزيل الشكر للاستاد المشرف ( بن قردي ) وكذا الاستاد (الشريف محمد الأمين ) الذين كانوا عوناً لنا وأفادونا بتوجيهاتهم ومعلوماتهم القيمة لانجازنا هذا العمل المتواضع

وأيضاً نشكر أعوان مديرية الضرائب الدين قامو بمساعدتنا ومد يد العون لنا بكل ما لديهم من صلاحيات

أشكر أساتذة اللجنة المناقشة على جهدهم وصبرهم في قراءة العمل وجزاهم الله كل خير وأدامهم في خدمة العلم



## الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى ابراز أداء الرقابة الجبائية وذلك من خلال مؤشرات المنازعات الجبائية لمعرفة مدى التزام المحقق الجبائي في المحاسبة وذلك في تطبيق القانون الجبائي لتفادي اللجوء الى المنازعات الجبائية. حيث تناولت هذه الدراسة الاطار النظري للرقابة والمنازعات الجبائية تم الإعتماد على دراسة حالة في الجانب التطبيقي بإستخدام وثائق ومستندات مقدمة من طرف مديرية الضرائب بولاية إيليزي من سنة 2019-2022 . وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن الرقابة الجبائية و مؤشرات المنازعات الجبائية تعد مؤشرا مهما لتطبيق القانون الجبائي في احسن صوره .

**الكلمات المفتاحية:** رقابة الجبائية ، منازعات جبائية .،

## Résumé:

Cette étude visait à mettre en évidence la performance du contrôle fiscal, et c'est à travers les indicateurs de contentieux fiscal de connaître l'étendue de l'engagement de l'enquêteur fiscal dans la comptabilité, et c'est dans l'application du droit fiscal pour éviter de recourir au contentieux fiscal.

Là où cette étude a traité du cadre théorique du contrôle fiscal et du contentieux, elle s'est appuyée sur une étude de cas, et du côté appliqué, à partir des documents et papiers fournis par la Direction des Impôts de l'Etat d'Ilizi à partir de l'année 2019-2022.

Enfin, l'étude a conclu que les indicateurs de contrôle fiscal et de contentieux fiscal sont un indicateur important pour l'application du droit fiscal dans sa meilleure forme.

**les mots clés :** Litiges fiscaux – control fiscal



## فهرس المحتويات

| الصفحة  | الموضوع                                                 |
|---------|---------------------------------------------------------|
| I       | إهداء .....                                             |
| II      | شكر وعرفان .....                                        |
| III     | فهرس المحتويات .....                                    |
| IV      | فهرس الجداول .....                                      |
| V       | فهرس الأشكال .....                                      |
| VI      | قائمة الرموز والمختصرات .....                           |
| VII     | - قائمة الملاحق .....                                   |
|         | ملحق الإحصائيات                                         |
|         | ملحق الإجراءات                                          |
|         | ملحق الوثائق                                            |
| أ - ... | مقدمة ( ترقم أبجدياً أ - ..... ) .....                  |
| 02      | الفصل الأول: الاطار النظري للرقابة و المنازعات الجبائية |
| ص3      | تمهيد                                                   |
|         | المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية         |
|         | و المنازعات الجبائية                                    |
| ص3-ص11  | المطلب الأول: ماهية الرقابة الجبائية                    |
| ص12-ص22 | المطلب الثاني : ماهية المنازعات الجبائية                |
| ص23-ص27 | المبحث الثاني: الدراسات السابقة                         |
| ص28     | خلاصة                                                   |
| ص31     | الفصل الثاني : دراسة تطبيقية                            |
|         | تمهيد                                                   |
| ص32     | المبحث الاول: لمحة عن مديرية الضرائب لولاية             |
|         | ايليزي                                                  |
| ص32-ص34 | المطلب الاول : تعريف شامل للمديرية الولائية             |
| ص35-ص36 | للضرائب ايليزي                                          |
|         | المطلب الثاني : تقديم مصلحة الدراسة                     |
| ص36-ص41 | المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لتقييم دور             |
|         | مؤشرات المنازعات الجبائية المتعلقة بالرقابة             |



|                          |                                                                                                                                                                            |
|--------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ص42                      | <p>الجبائية</p> <p>المطلب الاول : لمحة عن الاداة المستخدمة في الدراسة</p> <p>المطلب الثاني : تحليل مؤشرات المنازعات الجبائية المتعلقة بالرقابة الجبائية .</p> <p>خلاصة</p> |
| بدون ترقيم<br>بدون ترقيم | <p>الخاتمة.....</p> <p>قائمة المراجع.....</p> <p>الملاحق.....</p> <p>الفهرس.....</p>                                                                                       |



## فهرس الجداول

| رقم<br>الجدول | عنوان الجدول                   | رقم الصفحة |
|---------------|--------------------------------|------------|
| 1-2           | معدل التغطية الإجمالية cx2     | 37         |
| 2-2           | معدل الشكاوي المرفوضة كليا cx5 | 38         |
| 3-2           | معدل الشكاوي المقبولة كليا cx6 | 39         |
| 4-2           | معدل الشكاوي مقبولة جزئيا cx7  | 40         |
| 5-2           | معدل التخفيض أو الإلغاء cx8    | 40         |



## فهرس الاشكال

| رقم<br>الشكل | عنوان الشكل                            | رقم الصفحة |
|--------------|----------------------------------------|------------|
| 1 - 1        | أشكال الرقابة الجبائية                 | 7          |
| 1 - 2        | الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب إيليزي | 34         |



### قائمة الاختصارات والرموز

| الرمز باللغة الأجنبية | ترجمة الرمز باللغة العربية              |
|-----------------------|-----------------------------------------|
| Cx2                   | معدل التغطية الإجمالي                   |
| Cx5                   | معدل الشكاوي المرفوضة كلياً             |
| Cx6                   | معدل الشكاوي المقبولة كلياً             |
| Cx7                   | معدل الشكاوي المقبولة جزئياً            |
| Cx8                   | معدل التخفيض أو الإلغاء                 |
| Vc                    | التحقيقات في المحاسبة                   |
| Vp                    | التحقيقات المصوبة في المحاسبة           |
| VASFE                 | التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية |



## قائمة الملاحق

| رقم الملحق | عنوان الملحق                      |
|------------|-----------------------------------|
| 1          | اشعار التلخيص                     |
| 2          | منح التخفيضات او المبالغ المستردة |
| 3          | اشعار الرفض                       |
| 4          | سبب القرار                        |
| 5          | الاستئناف المسبق                  |
| 6          | التقاضي القضائي الإداري           |



مقدمة

### تمهيد (توطئة):

الرقابة الجبائية أحد أهم الإجراءات التي تسعى من ورائها الإدارة الجبائية للمحافظة على المال العام من الضياع وكما وإنها وسيلة و أداة للتأكد من صحة تصريحات المكلفين بالضريبة خاصة في الأنظمة التصريحية كما هو الشأن بالنسبة للنظام الجبائي يعد هذا الأخير نظام يقوم أساسا على الإيداع التلقائي للتصريحات الجبائية وفق الشروط والقواعد القانونية، خول المشرع الجبائي الجزائري للإدارة الجبائية التأكد من صحة ودقة التصريحات الجبائية، وبالتالي للإدارة الحق في ممارسة الرقابة الجبائية من أجل التأكد من مستحقات الضريبة وكذا تصحيح الأخطاء واكتشاف المخالفات. وتعد المنازعات الجبائية في القضايا التي تكون محل الرقابة الجبائية من المؤشرات الهامة التي يستند إليها في تقييم أداء أعوان الرقابة ومدى التزامهم بتطبيق القوانين الجبائية.

### الإشكالية:

ومن هذا المنطلق فإن إشكالية الدراسة تتبلور في التساؤل الجوهرى التالي:

ما هو دور مؤشرات المنازعات الجبائية في تقييم أداء الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب إيليزي؟  
و من هذه الإشكالية يمكن تجزئتها إلى مجموعة من الأسئلة التالية :

✓ هل تهتم مصلحة الضرائب إيليزي بدراسة وتحليل مؤشرات المنازعات الجبائية ؟

✓ هل تساهم مؤشرات المنازعات الجبائية في تفعيل الرقابة الجبائية ؟

### الفرضيات:

ستتم معالجة إشكالية هذا البحث انطلاقا من الفرضية الرئيسية " تساهم مؤشرات المنازعات الجبائية في تقييم أداء

الرقابة الجبائية في مصلحة الضرائب إيليزي " ومن الفرضية الرئيسية تنبثق منها فرضيتان رئيسيتان:

✓ تهتم مصلحة الضرائب إيليزي بدراسة وتحليل مؤشرات المنازعات الجبائية.

✓ تساهم مؤشرات المنازعات الجبائية في تفعيل الرقابة الجبائية.

### أهمية الدراسة:

أهمية هذا البحث هو ابراز استخدام مؤشرات المنازعات الجبائية في تقييم أداء الرقابة الجبائية في المحاسبة حيث تبين

هذه المؤشرات مدى قانونية الرقابة الجبائية ومدى استفادة المكلف من كامل حقوقه في هذا المجال

### أهداف الدراسة:

✓ تحاول هذه الدراسة تشخيص الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية والنزاع الضريبي .

✓ محاولة تحليل اثر المؤشرات المنازعات الجبائية على تقييم أداء الرقابة الجبائية .



## الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

✓ الاطلاع على مراحل الرقابة الجبائية وكذلك الطرق الرقابية المستعملة.

### مبررات اختيار موضوع الدراسة:

✓ محاولة إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي في دراسة.

✓ ارتباط الموضوع بتخصصي محاسبة وجباية معمقة.

✓ اكتشاف ما تنفرد به هذه المنازعات من إجراءات خاصة بها.

### منهجية الدراسة والأدوات المستعملة:

اعتمد الطالبين في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الفصل الأول باستخدام مجموعة من المراجع والمصادر من كتب ومذكرات ..... وغيرها بينما في الفصل الثاني تم اعتماد منهج دراسة حالة بالإضافة الى بعض الوثائق والمعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب إيليزي .

### حدود الدراسة:

حدود الزمنية : أجريت الدراسة خلال السداسي الأول من سنة 2023.

حدود مكانية : أجريت الدراسة بمديرية الضرائب إيليزي.

### صعوبات الدراسة:

تتمثل صعوبات الدراسة في ما يلي:

✓ نقص المراجع (مذكرات ماجستير والدكتوراه ، الكتب..) وذلك بمكتبة المركز الجامعي إيليزي

### هيكل الدراسة

الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للرقابة والمنازعات الجبائية ، تم تقسيمه إلى مبحثين الأول الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية والمنازعات الجبائية ، أما المبحث الثاني تحت عنوان الدراسات السابقة.

الفصل الثاني دراسة تطبيقية ، تم تقسيمه إلى مبحثين ، الأول لمحة عامة لمديرية الضرائب ولاية إيليزي، أما المبحث الثاني الدراسة الميدانية

وفي الأخير تم عرض خاتمة عامة للموضوع فيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها .



## الفصل الأول

الإطار النظري للرقابة والمنازعات

الجبائية

### تمهيد :

تعد الجبائية من أدوات التحكم في جميع دول العالم وذلك من خلال فرض جملة من الضرائب ونظراً لمجموعة من الأسباب فإن العديد من المكلفين يتهربون من دفع التزاماتهم الجبائية بطرق مختلفة وللقضاء على هذه الظاهرة وضع المشرع الجزائري مجموعة من الوسائل القانونية تقوم بالعديد من الأدوار في هذا المجال، ومن بين أبرزها نجد الرقابة الجبائية والتي تعتبر كأداة تنظيمية مهمتها التحقيق في مدى صحة وشرعية التصريحات الجبائية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وجبائية.

ومن ذلك تظهر الأهمية العلمية والعملية لموضوع المنازعات الضريبية والتي تعتبر من الموضوعات الجديرة بالبحث، و التي لا تقتصر على النواحي الفقهية المتعلقة بتحديد طبيعة المنازعة و اسبابها، بل تتجاوز الى المجال العلمي حيث يتعلق الأمر بإجراءات هذه المنازعة، وتشكيل اللجان المختصة بها

### - المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية والمنازعات الجبائية

سنتطرق في هذه المبحث عن لمحة تعريفية شاملة عن الرقابة والمنازعات الجبائية واجرائتهم

#### -المطلب الأول : ماهية الرقابة الجبائية

1- مفهوم و أهداف و أشكال وأسباب الرقابة الجبائية

إن الرقابة الجبائية تعتبر من أهم أجهزة مكافحة الغش والتهرب الضريبي فهي تعمل على الحد منها وغايتها تتمثل في

مراقبة مدى فعالية وحقيقة التصريحات الجبائية المصرح بها من طرف المكلف بالضريبة

وكما انها تطبق سلسلة قواعد ضريبة تطبيقا عادلا بين الافراد

#### 1 1 تعريف الرقابة الجبائية :

\*التعريف الأول : هي فحص لكل التصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء

كانوا أشخاص طبيعيين او معنويين وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية على ان

يستعمل الشخص المكلف بهذه العملية افضل الوسائل للاستعلام والاستفسار والاستيضاح عن كل ما هو مدون

بالتصريحات والوثائق المرفقة بها <sup>1</sup>

\*التعريف الثاني : ان الرقابة هي مفهوم قانوني ويمكن تعريفها على انها السلطة المخولة للإدارة الجبائية بمراقبة

التصريحات والوثائق المستعملة لتحديد كل ضريبة او رسم او حق او غيرها من اجل اكتشاف النقائص وتصحيح

الأخطاء المرتقبة من طرف المكلفين بالضريبة وكذلك فحص المحاسبة مهما كانت الدعامة المستعملة لحفظ الوثائق <sup>2</sup>.

\*التعريف الثالث : الرقابة الجبائية هي عبارة عن فحص للوضعية الجبائية للمؤسسة بغرض تشكيل رأي او تقييم

الهدف منه تشخيص جبائي للمؤسسة.

\*التعريف الرابع : الرقابة الجبائية هي تشخيص لمحتوى الكتابات المحاسبية بما يتلائم مع القوانين الجبائية والتحقق

من هذا المحتوى مع الاثباتات والتصريحات المقدمة <sup>3</sup>.

التعريف الشامل : الرقابة الجبائية هي مجموعة من العمليات والإجراءات التي تقوم من خلالها الإدارة الجبائية بفحص

تصريحات ومستندات ووثائق المكلفين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين بهدف التأكد من مدى دقة ومصداقية هذه

<sup>1</sup> - سهام كردودي ، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق ، دار المفيد للنشر والتوزيع ، 2011. ص 4

<sup>2</sup> - عوادي مصطفى ، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري (حديث قانون المالية 2009) مطبعة مزوار، طبعة الأولى، 11.ص.2009

<sup>3</sup> - وهي بوعلام، إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة المالية حالة الجزائر، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات ملتقى علمي دوليل حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أكتوبر 2009.ص6

التصريحات بالإضافة الى فحص المحاسبة من حيث الشكل والمضمون من اجل اكتشاف الغش والتهرب الضريبي وفي الأخير يتم اتخاذ الإجراءات العقابية اللازمة

### 2- أشكال الرقابة الجبائية :

تأخذ الرقابة الجبائية أشكالا وصورا عديدة يستوجب استعمالها في الوقت المناسب وحسب أهميتها في حدود ماهو مقرر في التشريعات والتقنيات المنظمة والتي تتمثل فيما يلي :الرقابة الجبائية العامة – الرقابة الجبائية المعمقة

أ-الرقابة الجبائية العامة : ان الرقابة الجبائية العامة تتم داخل مكاتب مفتشيات الضرائب بشكل دوري وذلك دون بحث خاص او تنقل من أعوان الإدارة الجبائية بل ينجز هذا العمل بالمفتشية التي بحوزتها الملف الجبائي وفي مكتبالعون المكلف بالرقابة الملفات الجبائية خاصة منها الخاضعة لنظام الحقيقي<sup>1</sup>.

وتشملالرقابة العامة على<sup>2</sup>:

أ-1- الرقابة الشكلية : امن الرقابة الشكلية تغطي جميع تداخلات التي تهدف لتصحيح الأخطاء المادية الملاحظة عادة في تصريحات المقدمة وكذا التحقيق من هوية المكلفين . كما تعتبر بداية عملية رقابية تخضع التصريحات الجبائية وتحدد بالخصوص في التحقيق على مستوى التكلي للمعلومات التي يجب ان يتضمنها التصريح مثل الهوية الجبائية . امضاء وختم مكلف او تصحيح الأخطاء الحسابية التي تأتي من ترحيل المجاميع والارصدة ومنه فان هذا النوع من الرقابة الجبائية يعد أساسي بهدف ضمان صحة ودقة التصريحات المقدمة .

اما في حالة نقص المعلومات المقدمة من طرف المكلفين او ظهور معطيات تثير الشك في مصداقية التصريحات يقوم المفتش بطلب المزيد من المعلومات وذلك بالاتصال المباشر مع المكلف وذلك في اجل لا يقل عن 30 يوم لتقديم الرد بهدف تقديم الرقابة الشكلية فكرة أولية عن الملف الجبائي ليتم من خلاله إعطاء قرار مبدئي عن مصداقية التصريحات سواء بقبوله او بتحويله الى رقابة على وثائق أي ان الرقابة الشكلية تعتبر تمهيد للرقابة الجبائية الموالية.

أ-2- الرقابة على الوثائق :تعني مجموعة الاعمال المنجزة والتي من خلالها تقوم مفتشيات الضرائب المعنية بانتهاج فحص انتقادي لتصريحات والوثائق اعتمادا على المعلومات المكونة للملف الجبائي وبصفة خاصة تلك التي تمثل زيادة في رقم الاعمال اذ تقارن كل محتويات التصريحات بالوثائق الملحقة به ومجموع المعلومات التي هي بحوزة المصلحة والتي

<sup>1</sup>- لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية تسيير وعلوم تجارية، جامعة بسكرة، 2011، ص 22.

<sup>2</sup>- لياس قلاب ذبيح، مرجع سابق، ص 22.

تتحصل عليها من مختلف الهيئات والمؤسسات المتعاملة مع المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة على الوثائق وذلك في إطار حق الاطلاع المخول لها .

ومنه نجد ان المفتش يقوم بتحليل وفحص كل نقاط المتضمنة في تصريحات مع دراسة مدى ترابط وتجانس الأرقام المقدمة في سنة التصريح مقارنة بالسنوات السابقة بهدف اكتشاف الأخطاء والتلاعبات المسجلة. وفي حالة بقاء الغموض يحق للمفتش ان يطلب المعلومات وتوضيحات إضافية من طرف المكلفين بالضريبة .

ب- الرقابة المعمقة : تتمثل جملة هدة الرقابة في الإجراءات التي يقوم بها المراقبين الجبائيين من خلال التدخلات المباشرة للاماكن التي يزاول فيها المكلفين انشطتهم بهدف التأكد من صحة معلومات المصريح بها من خلال الفحص الميداني للدفاتر والوثائق المحاسبية مع تبريراتها اللازمة ل4 سنوات لم يمسه التقادم لمحاولة الكشف عن احتمالات التهرب الضريبي <sup>1</sup>.

وتتمثل الرقابة الجبائية المعمقة في التحقيقات الاتية :

\*التحقيقات في المحاسبة vc: أن التحقيق في المحاسبة هو مجموعة العمليات التي يستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته والتأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها. <sup>2</sup>

وكما نصت المادة 20-1 من قانون الإجراءات الجبائية يمكن للأعوان الإدارة الجبائية اجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة واجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها. <sup>3</sup>

\*التحقيقات المصوبة فالمحاسبة VP: وهذا نوع مستحدث من الرقابة الجبائية وذلك طبقا لما نصت عليه المادة 24 من قانون المالية لسنة 2010 والذي يتمثل في التدقيق المصوب في المحاسبة وكذا المادة 20 مكرر من القانون الإجراءات الجبائية وبموجب هذا النوع من الرقابة يمكن لأعوان الرقابة القيام بالتدقيق في محاسبة المكلفين وكذا اجراء كل

<sup>1</sup> - ولهي بوعلام، نفس المرجع .

<sup>2</sup> - ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة ، المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية، الجزائر، 2013، ص 13.

<sup>3</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإجراءات الجبائية، المادة 20 ( قانون رقم 13 - 08 مؤرخ في 30 ديسمبر 2013 يتضمن قانون المالية سنة 2014 )، ص 19.

التحرّيات اللازمة من أجل تأسيس الوعاء الضريبي ويجب أن يحوز العون الضريبي على رتبة مفتش على الأقل لكي يتسنى له القيام بهذا النوع من التحقيق.<sup>1</sup>

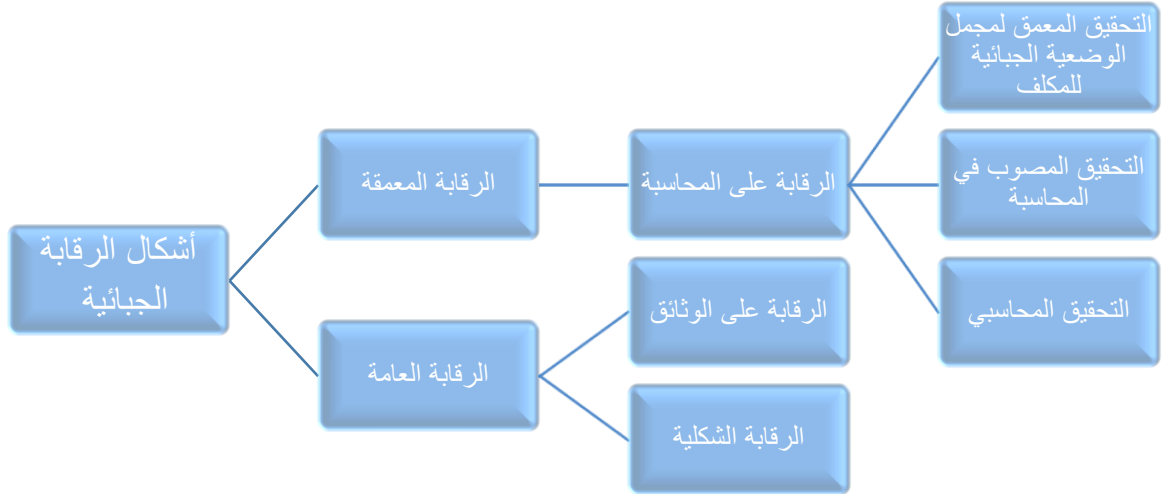
كما ويمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق مصوب في المحاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقادمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية .

\*التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية VASFE: يقصد بها مجموعة العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف بالضريبة والدخل المصرح به أي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل العام ويستلزم هذا الإجراء مقارنة المداخل المصرح بها بالمداخل المستنتجة من وضعية أملاك المكلف وحالة خزائنه وكذا المتعلقة بسياق الحياة لسائر أفراد أسرته.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - وازطة مريم، دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية تسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة سكيكدة، 2015، ص 7.

<sup>2</sup> - ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، مرجع سابق، ص 31.

الشكل رقم 01-01 يمثل أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مذكرة زيلاب نجية، حميدي فلة، دور الرقابة الجبائية في تحسين الإيرادات الضريبية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، 2017-2018، ص 5.

### 3- أهداف الرقابة الجبائية :

يمكن تلخيص مجمل الاهداف التي تسعى الرقابة الجبائية لتحقيقها في النقاط التالية :<sup>1</sup>

\***الهدف القانوني :** بحيث يتمثل في التأكد من مدى مطابقة مختلف التصرفات المالية للمكلفين للقوانين والأنظمة لذا وحرصا على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة على اية انحرافات او مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم .

\***الهدف المالي والاقتصادي :** تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من ضياع بمجمل انواعه بغرض زيادة إيرادات الخزينة العمومية وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق مما يؤدي الى الازدهار الاقتصادي للمجتمع اذ ان الأهداف الاقتصادية للرقابة الجبائية موجودة ضمن العلاقة المركبة بين الاقتصاد والجبائية .

\***الهدف الاجتماعي :** ويهدف الى محاربة انحرافات الممول بمختلف صورها مثل : السرقة والإهمال او تقصير في أداء وتحمل واجباته اتجاه المجتمع.

وكذا تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة وهذا بإرسال مبدأ أساسي للاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة .

\***الهدف الإداري :** تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها كالتى تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفعالية كالأداء والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية :

- تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه الى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها مما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات التصحيحية

- تحديد الانحرافات ككشف الأخطاء وهذا يساعد الإدارة الجبائية في المعرفة والإلمام بأسبابها كتنقيح الأثر المالي و بالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم عن ذلك

- تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات مثل نسب التهرب الضريبي

<sup>1</sup> - طالب محمد، الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية تسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2002، ص 11.

### 4- أسباب إجراء الرقابة الجبائية :

هناك عدة أسباب دعت الى ضرورة إيجاد نظام رقابي يقوم بمراقبة تصريحات المكلفين والحفاظ على حقوق الخزينة العمومية ومراقبة تنفيذ التشريعات ونفذ كرها كما يلي<sup>1</sup>:

-محاربة التهرب الضريبي : يسعى بعض المكلفين بالضريبة الى التهرب من دفعها عن طريق التحايل بشتى الطرق المختلفة بالإضافة الى ضخامة هذه الظاهرة وتوسع نطاقها كصعوبة قياسها لذلك عت الضرورة الى وجود الية رقابية تهدف الى المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة التهرب الضريبي .

-حرية المكلف بالضريبة في التصريح بمداخيله : بما أن الأنظمة الجبائية الحديثة أنظمة تصريحية تسمح للمكلف بالتصريح بمداخيله من تلقاء نفسه من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بنشاطها ومداخيله للإدارة الجبائية باعتبارها أساس لتحديد الوعاء الضريبي ويفترض انها صحيحة ما لم يثبت العكس كالتأكد من ذلك وجدت الرقابة الجبائية لمراقبة هذه التصريحات كالتأكد من صحتها ومطابقتها لما هو موجود في الحقيقة .

### \*الإطار القانوني و التنظيمي للرقابة الجبائية :

-الإطار القانوني للرقابة الجبائية : تحتاج الإدارة الجبائية إلى سند قوانيني جميع التصرفات التي يمارسها الأعوان، من خلال تأدية واجباتهم و إلى تقديم ضمانات تحافظ بموجبها على حقوق المكلف، وتحميه من كل تصرف غري شرعي قد يسلكه الأعوان عند القيام بمهمة التفتيش أو التدخل، من تعسف في استعمال الحق أو الضغط أو التهديد، وعليه وضعت الإدارة الجبائية من خلال التشريعات الجبائية مجموعة من النصوص التي تطفي بواسطتها الشرعية على استعمال حقوقها التالية:<sup>2</sup>

-حق الاطلاع:

-حق الرقابة:

-حق استدراك الاخطاء الادارية.

كما منحت من خلال ذلك ضمانات للمكلف بالضريبة، حيث يتسنى له معرفة جميع حقوقه و واجباته اتجاه الادارة الجبائية.

● حق الاطلاع: تنص المواد من 45 إلى 61 من قانون الاجراءات الضريبية على مجالات حق الاطلاع لمصالح الرقابة الجبائية، من خلال طلب المعلومات من الادارات المعنية ومصالح الضمان الإجتماعي والمؤسسات الخاصة و البنوك و ذلك من غير المساس بالسري المهني لهذه المؤسسات .

<sup>1</sup> - أيت بلقاسم لامية، اليات واجراءات الرقابة الجبائية في الجزائر ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البويرة 2013-2014 ص 30.31

<sup>2</sup> - رشيد ونادي، دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 48

● **حق الرقابة:** لا تكتفي الرقابة الجبائية بالاطلاع، بل تقوم بمجموعة من الاجراءات و العمليات التي من شأنها إثبات صحة و نزاهة التصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة، وإجراء مقارنات بعناصر و بيانات أخرى و تكون في شكل صورتين هما :

يطلب تبريرات و توضيحات من المكلف بالضريبة، وتبدأ هذه العملية داخل مكتب مصالح الضرائب حسب نص المادة 18 و 19 من قانون الإجراءات الجبائية .

-تقوم بإجراءات التحقيق المحاسبي و الجبائي طبقا لنص المادة 20 و 21 من نفس القانون، و تتم هذه العملية خارج مكتب مصالح الرقابة الجبائية

● **حق استدراك الأخطاء:** يحدد القجل الذي يتقدم فيه عمل اا دارة ، بأربع سنوات، إلا في حالة وجود مناورات تدليسية و هذا بالنسبة لما يأتي <sup>1</sup>:

-تأسيس الضرائب و الرسوم و تحصيلها

-القيام بأعمال الرقابة

-قمع المخالفات المتعلقة بالقوانين و التنظيمات ذات الطابع الجبائي

-الضمانات الممنوحة للمكلف بالضريبة.

//الإطار التنظيمي للرقابة الجبائية :

### 1- فتح الملف الجبائي :

-فتح ملف الجبائي عن الطريق التصريح بالنشاط : الكل يعلم ان لكل شخص طبيعي الحق في اكتساب صفة التاجر بمراعات احكام المواد من 1 الى 8 من القانون التجاري غير ان هذا يجب ان يمر بمراحل وهي :

-التصريح بالوجود : على كل شخص طبيع او معنوي وفي خلال 30 يوم الاولى في بداية النشاط التقدم لمصلحة

الضرائب المختصة اقليميا . أي المفتشية التي تغطي النشاط الممارس من اجل طلب التصريح بالوجود مطابقا لنموذج تقدمه للإدارة وذلك بموجب المواد 183<sup>2</sup> و 51<sup>3</sup> من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة وقانون الرسم على رقم الاعمال . هذا بالنسبة لنشاط الممارس خارج مقر السكن او الذي يحتاج المقر. اما بالنسبة للنشاطات الاخرى مثل النقل و التجارة المتنقلة فمكان التصريح هو بالمفتشية التابعة لمقر سكن المكلف بالضريبة .

<sup>1</sup> - المادة 39 من قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2010، ص30.

<sup>2</sup> - المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2013، ص93. معدلة بموجب المادة 14 من ق. م سنة 2007.

<sup>3</sup> - المادة 51 من القانون الرسوم علي رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، نشرة 2010.

-معaine المكان : يخرجالى مكان النشاط عونان من ادارة الضرائب لمعaine تطابق النشاط مع المكان ومساحة المحل .و الوثائق المقدمة من اجل ذلك وتكون الموافقة بذلك بتقديم وثيقة الوضعية الجبائية ممضاة من طرف رئيس مفتشية الضرائب المختصة اقليميا .

-بداية اكتاب التصريحات : بعد حصوله على شهادة الوضعية الجبائية، يفتح الملف الجبائي لدى مفتشية الضرائب باسم الشخص الطبيعي أو المعنوي ابتداء من تاريخ استلامه لهذه الشهادة، وعندها يحق لإدارة الجبائية مطالبته بجميع التصريحات، حتى ولو لم يبدأ الممارسة الفعلية للنشاط.

● فتح الملف الجبائي تلقائيا :حتى لا تكون النشاطات التجارية الت تعود بريح أو بصفة دائمة ومتكررة تنشط دونما المرور بالمفتشية المختصة إقليميا، خولت الإدارة الجبائية لنفسها حق فتح الملف الجبائي بصفة تلقائية بموجب المادة 51 من قانون الرسم على رقم الاعمال والمادة 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، عند الحالاتالتالية<sup>1</sup>:

أ القيام بعملية الاحصاء: عندما تقوم الإدارة الجبائية بالاحصاء السنوي للنشاطات، يتضح وجود بعض النشاطات غير المسجلة لدى المصالح الجبائية، تسجيل المعلومات الخاصة بالنشاط الممارس وصاحبه من طرف أعوان الإدارة الجبائية، ليتم بعد ذلك فتح ملف جبائي بصفة تلقائية.

ب -ورود معلومات عن النشاطات: ترد المعلومات عن طريق الابلاغ من طرف المكلفين، أو من بعض السكان أو حتى الزبائن أو موظفي الإدارة المالية، فترسل مصلحة المفتشية أعوانها للقيام بالتحقق من ذلك و بالتالي فتح ملف جبائي للنشاط باسم صاحبه بصفة تلقائية.

ت العمليات الظرفية : كمثال الحلويات في شهر رمضان او المثلجات في فصل الصيف غالبا ماتمارس هذه النشاطات دون تصريح ... الخ من امثلة عديدة .

<sup>1</sup> - رشيد ونادي، مرجع سابق ، ص16.

### المطلب الثاني: ماهية المنازعات الجبائية

تعد المنازعات الجبائية المرآة العاكسة لمصادقية النظم الضريبية من حيث الاحترام الدقيق لمختلف الإجراءات الجبائية المتعلقة بتأسيس وتصفية وتحصيل مختلف الضرائب و الرسوم ، لذا قد تنشأ بعض الخلافات بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية، تؤدي إلى عدم اتفاق الطرفين ، هذا يقودنا إلى ما يعرف بالمنازعات الجبائية.

أولاً: تعريف المنازعات الجبائية: يمكننا تقديم التعاريف المتعلقة بالمنازعات الجبائية التالية:

-التعريف الأول: المنازعات هي مجموعة القواعد المطبقة على النزاعات التي تطرأ بين مصالح الضريبة والمكلفين

بالضريبة والمكلفين بالضريبة والنتيجة عن نزاعات حول مسائل قانونية تتعلق بتحديد وتغطية الضريبة من جهة وتحصيلها من جهة ثانية.<sup>1</sup>

-التعريف الثاني: المنازعات الجبائية تتولد عن تطبيق قانون الضرائب وتقوم بسبب امتناع المكلف بالضريبة عن قيام بما فرضته الإدارة الضريبية او في حالة تهريبه عن دفع الضريبة او قيامه بالغش الضريبي<sup>2</sup>

-التعريف الثالث: "المنازعة الضريبية هي كل ما ينتج عن أي خلاف بين المكلفين والإدارة الضريبية و الذي يمكن حله من خلال إجراءات إدارية أو قضائية ، فهي مجموعة من القواعد المطبقة على النزاعات التي تطرأ بين المصالح الضريبة و المكلفين بالضريبة والنتيجة عن نزاعات حول مسائل قانونية تتعلق بتحديد وتغطية الضريبة من جهة وتحصيلها من جهة أخرى.<sup>3</sup>

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن المنازعة الجبائية هي "تلك المنازعة التي يحركها المكلف بالضريبة أمام الإدارة الجبائية و التي تتضمن كل رفض أو طعن أو احتجاج مهما كانت صفة هؤلاء الأشخاص على كل أنواع الضرائب و الرسوم والغرامات "

ثانياً: أهمية المنازعات الجبائية: تتمثل أهمية المنازعات الجبائية كونها:

#### 1- معيار للتقييم والتقويم لعمل الإدارة الجبائية:

معياراً بالغ الأهمية في مجال مراقبة المصالح الخارجية لإدارة الضرائب و الذي يمكن تقييمه بدقة من خلال حجم المنازعات المطروحة و طبيعتها و الأخطاء المادية البسيطة إلى تفسير بعض القواعد و الإجراءات القانونية و من ثمة يجعل من تقويم عمل المصالح بناءً على تقييم أعمالها أمراً في غاية البساطة و اليسر. علاوة على ذلك مقياس فعالية و تعديل بعض النظم الجبائية أو إلغاء البعض الآخر مساهمة لضرورات التطور الاجتماعي و الواقع الاقتصادي وما يفرضه من مستلزمات.

<sup>1</sup> - عزيز أمزيان، المنازعات الجبائية في التشريع الجزائري، دار الهدى، 2005، الجزائر، ص 7.

<sup>2</sup> - حسين، المنازعات الضريبية، شرح لقانون الإجراءات الجبائية، 2007، ص 5.

<sup>3</sup> - عثمان خيرى، عبد العادل فرج عبد العال، إنهاء المنازعات الضريبية على الدخول بطريقة الاتفاق، دار النهضة العربية، 2013، القاهرة، ص 08.

### 2- الوسيلة المثلى لتلبية مطالب المكلفين

تعتبر المنازعات الجبائية أول طرق الطعن الإجبارية التي يتعين على أي متضرر من عمل الإدارة الجبائية في تأسيسها أو تحصيلها أو مراقبتها للضرائب المختلفة أن يسلكه قبل أي طعن آخر. فرغم أن قانون الإجراءات المدنية المعدل في سنة 1996 قد أعفى جزء هاماً من المنازعات الجبائية. ومن ثمة فسلوك نهج الشكاية للإدارة مباشرة ، علاوة على انه إجباري بحكم القانون ، فإنها أيضاً يراها المكلف شرعية ، وبصفة طوعية وإرادتها مناشدة لها لمراجعة قراراتها وأعمالها المنفردة لتلبية لطموح و طلبات المكلف دون عناء اللجوء إلى القضاء وتشمل المنازعات الضريبية أهمية في نواحي أخرى نذكر منها :

- تتميز المنازعات الضريبية عن باقي المنازعات الإدارية لما تتسم به من إجراءات خاصة بها مشتتة بين قواعد خاصة و قواعد عامة.

- تعقد وتغير القوانين الضريبية ، وتعرضها إلى التعديلات المستمرة والمتلاحقة ، وذلك بموجب قوانين المالية.

**\*أنواع المنازعات الجبائية:**

لقد تم تقسيم المنازعات الضريبية إلى عدة أنواع، وذلك سواء بالاستناد إلى أنواع الضرائب أو بحسب المراحل التي تمر بها الضريبة، أو من حيث الجهة المطروح أمامها النزاع الضريبي.

**-أولاً: حسب نوع الضريبة:**

وذلك بتقسيم المنازعة الضريبية ، حسب طبيعة الضرائب ، إلى منازعة متعلقة بالضرائب المباشرة ، و آخر متعلق بالضرائب الغير مباشرة ، ويتم الاستناد في هذا التقسيم إلى عدة معايير غير مضبوطة ولا يمكن الاعتماد على أي واحد منها فقط وذلك لتعرضها للنقد و على رأي هذه المعايير كل من المعيار الإداري ، والمعيار الاقتصادي ، والمعيار الفني.

**1-المعيار الإداري:** إذا كانت الإدارة الضريبية تقوم بفرض الضريبة وتحصيلها بناء على قوائم اسمية أو جداول تدون فيها أسماء المكلفين بها، أي أن الشخص المكلف بالضريبة هنا مباشرة أما إذا تم فرض الضريبة، كعدم معرفة الإدارة الجبائية له، فالضريبة هنا غير مباشرة.<sup>1</sup>

**2-المعيار الاقتصادي:** تكون الضريبة مباشرة إذا دفعها المكلف واستقرت عليه ، وتكون غير مباشرة عندما يدفعها المكلف بها ثم يقوم بنقلها إلى شخص آخر يعد هذا الأخير متحملاً لها.

**3-المعيار الفني:** تعتبر الضريبة مباشرة إذا كانت مفروضة على مادة تتميز بالثبات والاستمرار النسبيين كالملكية أو ممارسة مهنة، وتعتبر غير مباشرة إذا فرضت على وقائع وتصرفات خاصة أو أعمال عرضية متقطعة كالاستهلاك و التداول.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - رحمة نابتي، النظام النظري بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي، دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، ص 30.

-ثانيا: حسب المرحلة التي تمر بها :

حسب هذا المعيار يمكن تقسيم النزاع الضريبي إلى نزاع مرتبط بالوعاء الضريبي و نزاع متعلق بالتحصيل.

### 1-منازعات الوعاء :

هي تلك المنازعات المتعلقة بتأسيس الضريبة، الناتج عن التحقيق في الوثائق أو عن التحقيق في المحاسبة المكلف في حالة النقص في التصريح أو انعدامه، وهي ما تسمى أيضا بمنازعات أساس الضريبة. و الهدف من هذه المنازعات بالنسبة للمكلف بالضريبة، هو الحصول على تصحيح أخطاء وقعت في الوعاء الضريبي، أو في حساب مقدارها، أو الاستفادة من حق تشريعي أو تنظيمي.<sup>2</sup>

يكون القصد منها الإعفاء أو تخفيض الضريبة المفروضة على المكلف.

### 2-منازعات التحصيل:

وتكون عند استعمال الإدارة للمتابعات، التي تتم على يد أعوان الدارة الضريبية المعتمدين قانونا أو المحضرين القضائيين، وتتم هذه المتابعات بحكم القوة التنفيذية، وتتمثل هذه الإجراءات في الغلق المؤقت للمحل المني والحجز و البيع، وتقوم المنازعة في حالة اعتراض المكلف على قانونية شكل إجراءات المتابعة، أو على التحصيل الجبري عن طريق الاحتجاج.<sup>3</sup>

ثالثا: حسب الجهة المطروح أمامها النزاع:

هنا يكون النزاع إما إداريا، وإما قضائيا، فالنزاع الإداري هو أن يكون النزاع مطروح أمام الإدارة الضريبية مصدرة القرار، بحيث يتقدم المكلف بالتظلم إلى الجهة المختصة.

بالإضافة إلى طرح النزاع الضريبي أمام لجان الطعن بصفة اختيارية، أما النزاع إلى محكمة الإدارية كما يمكن أن يتم استئناف الحكم أمام مجلس الدولة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - بدارية أحمد، الإطار القانوني لتسوية النزاع الضريبي في ظل التشريع الجزائري، مذكرة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم

القانونية والإدارية ، تخصص قانون إداري وإدارة عامة ، جامعة الجزائر 2010-2011، ص 24.

<sup>2</sup> - زافي درين ، النظام القانوني للمنازعة الضريبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراة في الدولة والمؤسسات

العمومية، جامعة الجزائر 2016-201، ص 13

<sup>3</sup> - وفق لنص المادة: 153 من قانون الإجراءات الجبائية المعدلة بموجب المادة 49 من قانون المالية سنة 2011.

<sup>4</sup> - قاشي يوسف ، محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2014-

2015، ص 73.

### 1- أسباب النزاع الضريبي<sup>1</sup>:

بعدما تطرقنا إلى مفهوم المنازعات الضريبية ، والآن سوف نقوم بالتطرق إلى أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث المنازعات الضريبية ، إذ أن حدوث النزاع الضريبي بين المكلف والإدارة هو الحالة الغير عادية التي تطبع العلاقة بين الإدارة من جهة والمكلفين من جهة أخرى ، فالواقع المعقول والمقبول يقتضي بأن تكون علاقة ود واحترام للتشريع بين الإدارة الضريبية في ظل سريان مبدأ التفاهم والانسجام ، ولكن عندما نجد أن هناك الكثير من المنازعات الضريبية بين المكلفين والإدارة الضريبية فذلك يؤثر على وجود أسباب تؤدي إلى حدوث هذا النزاع على اختلاف مستوياته ، وعلى هذا لا يمكن حصر النزاع الضريبي ، لأنه لو تم حصر الأسباب المؤدية إليه لتم معالجتها بصفة جذرية والتخلص من هذه المنازعات التي تعتبر كهاجس يؤرق فعالية النظم الضريبية وعلى العموم فأسباب النزاع الضريبي يمكن تقسيمها إلى :

#### 1-1 أسباب مرتبطة بالتشريع الضريبي:

إن التشريع الضريبي قد يؤدي بما يحتويه من خصائص سلبية إلى حدوث النزاع الضريبي ، بين المكلف والإدارة الضريبية ، فالخصائص السلبية التي تميز التشريع الضريبي قد تؤدي إلى اختلاف الفهم والتفسير بين المكلفين بالضريبة من جهة والإدارة الضريبية من جهة أخرى، كما تؤدي كثرة التعديلات المدخلة على النظام الضريبي إلى حدوث سوء في الفهم وصعوبة حين التطبيق وعلى العموم يمكن إرجاع أسباب المنازعة الضريبية التي تعود إلى التشريع الضريبي فيما يلي:

- التعارض أو عدم التنسيق بين نصوص التشريع الضريبي بمختلف أنواعه ، أو حتى التعارض بين التشريع الضريبي و مختلف القوانين والتشريعات ذات الصلة بالضريبة ، ففي الواقع العملي نجد أن التشريع الضريبي يكون من خلال عدة قوانين وذلك حسب نوع الضريبة المراد تشريعها ، ونتيجة كثرة القوانين من جهة والتعديلات الكثيرة المدخلة على هذا التشريع من جهة ثانية قد يؤدي ذلك إلى حدوث تعارض بين القوانين الموجودة ، كما قد يؤدي ذلك إلى حالات الازدواج الضريبي أو إلى عدم قيم المكلف بواجباته الضريبية الأمر الذي يؤدي إلى نشوب النزاع الضريبي بين المكلف والغدارة الضريبية الأمر الذي يؤدي إلى نشوب النزاع الضريبي بين المكلف والغدارة الضريبية .
- مغالاة التشريع الضريبي في الاعتماد على النظام الجزائي لتقدير قيمة الوعاء الضريبي، فنظام الإخضاع هذا مبني على التقدير للوعاء الضريبي، وبالتالي قد يكون هناك تعنت من طرف أعوان الإدارة الضريبية للمغالاة في تضخيم قيمة

<sup>1</sup> - حميدة صولي، التنظيم الإداري كآلية لتسوية المنازعة الضريبية، مدكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستري في الحقوق والعلوم السياسية تخصص قانون إداري، جامعة بسكرة 2019-2020، ص 11.

الوعاء الضريبي الخاص بالمكلف، الأمر الذي يؤدي على رضا المكلف بما تم تحديده من طرف أعوان الإدارة الضريبية مما ينجز عنه الوقوع في المشاكل الضريبية.<sup>1</sup>

### 1-2 أسباب مرتبطة بالإدارة الضريبية:

لا تقتصر الخصائص السلبية التي تميز التشريع الضريبي على حدوث المنازعة الضريبية، بل قد تساهم الإدارة الضريبية ببعض ما تتصف به من خصائص ومميزات في نشوب النزاع الضريبي، فالإدارة الضريبية هي الجهة القائمة على تطبيق التشريع الضريبي وحرصها على التزام المكلفين بالواجب الضريبي وعلى العموم فالأسباب المؤدية لنزاع الضريبي التي تعود للإدارة الضريبية تتمثل في :

- تعسف أعوان الإدارة الضريبية في استخدام السلطات الممنوحة لهم بموجب القانون، و التي قد تأخذ شكل قيام هؤلاء الأعوان بتقدير الوعاء الضريبي بأكثر من المقدار الحقيقي الذي يتلاءم مع المقدرة التكلفة للمكلف، كما قد يتجاوز أعوان الإدارة الضريبية لمهامهم القانونية حين ربط الضريبة تحصيلها أو حتى أثناء القيام بمهامهم في إطار الرقابة الجبائية للتأكد من صحة تصريحات المكلف، وتأخذ هذه التجاوزات شكل عدم احترام الإجراءات القانونية المتعلقة بإجراءات.
- قد ينجم حين تطبيق التشريع الضريبي من طرف أعوان الإدارة الضريبية العديد من مخالفات التطبيق لهذا التشريع هذه المخالفات تكون بسبب عدم فهم التشريع الضريبي أو الخطأ في آليات وإجراءات وطرق التطبيق مما ينجز عنه في النهاية نشوب الخلاف بين المكلفين بهذه الضرائب والإدارة الضريبية .

### 1-3 أسباب تتعلق بالمكلف :

- ويمكن إجمال أسباب النزاع الضريبي الذي ينشأ بين المكلف والإدارة الضريبية في:
  - نقص الوعي الضريبي لدى المكلف بالضريبة ، الأمر الذي يؤدي به إلى عدم الإبقاء بالتزاماته اتجاه الدولة، نقص الوعي هذا مرده نقص الثقافة المالية لدى المكلف والمواطن ، فالثقافة المالية تبرز من خلال إدراك المواطن للحقوق والواجبات المالية اتجاه الدولة ، وفي المجال الضريبي يتجلى نقص الثقافة المالية والوعي الضريبي في الإهمال الذي يجابه به المكلف التزاماته الضريبية، ونقص الوعي الضريبي هذا يتجلى في:
    - عدم الاهتمام بما تلزمه التشريعات الضريبية في حق المكلف، فنجد عادة أن المكلف لا يقوم بالتصريحات الخاصة به في الوقت المحدد، الأمر الذي يجبر الإدارة الضريبية إلى طريقة التحديد الإداري للوعاء الضريبي .

<sup>1</sup> - نعيم فاهيم، دور الهندسة الضريبية في إعادة النظام النظري في مصر، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية مصر، ص 11.

■ التأخر في دفع الحقوق الضريبية تجاه الخزينة، الأمر الذي إلى فرض الغرامات الناتجة عن التأخير مما يؤدي إلى تفاقم العبء الضريبي على المكلف مما يجعله غير قادر على سداد هذه الديون، وطالما أن الدين الضريبي هو دين امتيازي و لا يمكن سقوطه إلا بالتقادم فتدنا النزعات الضريبية.<sup>1</sup>

كما يمكن إدراج مجموعة من الأسباب :

وتقوم أيضا في حالة التهرب الضريبي أو في حالة القيام بالغش الضريبي وفي هذه الحالة يكون الاختصاص للقاضي الجزائي.

■ إذا امتنع المكلف بالضريبة عن تسديدها.

■ في حالة خطأ في وعاء الضريبة أو في حسابها فيطالب المعني باستدراكها

رابعا: مؤشرات المنازعات الجبائية المتعلقة بالرقابة الجبائية :

يتم تقييم أداء الإدارة الجبائية من خلال استخدام مؤشرات الأداء في اطار عقود النجاعة الخاصة بالمديريات الولائية والجهوية للضرائب

1-تعريف مؤشرات الأداء :

بمكن تعريفها على انها على عبارة عن مؤشرات الأداء المطبقة بالمصالح الضريبية ف اطار عقود النجاعة وتستخدم في تقييم أداء مجمل الأنشطة الضريبية وتطبق هذه المؤشرات على مستوى كل المصالح الجبائية (وعاء – تحصيل – رقابة جبائية – منازعات ) ومن ثم تجميعها على المستوى الولائي ثم على المستوى الجهوي وعلى المستوى المركزي.<sup>2</sup>

2- مؤشرات الأداء في مجال المنازعات :

هناك العديد من مؤشرات الأداء لقواعد المنازعات الجبائية من خلال مؤشرات نجاعة الشكاوى الابتدائية للرقابة الجبائية ، إلا أننا سنكتفي بعرض ماله صلة مباشرة بهذا البحث:

معدل التغطية الإجمالية CX2:

$$CX2 = \frac{\text{الشكاوى المعالجة للسنة}}{N} / \frac{\text{المخزون} + \text{الشكاوى المستلمة للسنة}}{N} * 100$$

حيث المخزون يعبر عن مخزون المنازعات ومعالجته بصفة فصلية أو سداسية أو سنوية.

معدل الشكاوى المرفوضة كليا CX5:

$$CX5 = \frac{\text{عدد الشكاوى المرفوضة}}{\text{مجموع الشكاوى المعالجة}} * 100$$

<sup>1</sup> - رضوان دوداح، محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016-2017، ص 69.

<sup>2</sup> - عائشة بن عثمان، أثر النظام المحاسبي المالي على فعالية نظام التدقيق الجبائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لمسيلا 2019، ص 91.

معدل الشكاوى المقبولة كليا CX6:

$$CX6 = (\text{عدد الشكاوى المقبولة كليا} / \text{مجموع الشكاوى المعالجة}) * 100$$

معدل الشكاوى المقبولة جزئيا CX7:

$$CX7 = (\text{عدد الشكاوى المقبولة جزئيا} / \text{مجموع الشكاوى المعالجة}) * 100$$

معدل التخفيض الكلي CX8:

$$CX8 = (\text{مبلغ التخفيض} / \text{مبلغ الحقوق والعقوبات المحتج عنها}) * 100$$

تعتبر مؤشرات المنازعات مؤشرات تفصيلية من حيث تحليل الأداء لمختلف إجراءات ومراحل معالجة المنازعات ، من حيث تفصيلها على المستوى المركزي ، وتعطينا أيضا صورة تفصيلية على مختلف المنازعات الواردة للمصالح الجبائية ، من حيث الجانب الكمي والمخزون المتراكم للسنوات المحددة ، إضافة إلى مختلف مراحل معالجة المنازعات وتقييمها دوريا ، والإجراءات المتخذة على مستوى المصالح الجبائية من حيث التخفيضات والعقوبات.

خامسا: الإجراءات الإدارية المتعلقة بمنازعات الوعاء:

يقصد بالوعاء في إدارة الضرائب المرحلة الإدارية التي تقوم فيها الإدارة الجبائية بتقدير المستحقات التي تقع على كاهل الممول جراء خطأ محاسبي أو تهرب ضريبي مقصود.<sup>1</sup>

أولا: تقديم الاحتجاجات أو (الشكاوى)

في إطار احترام التكامل القانوني للتشريعات الوطنية ، ووحدة النسق التقني ، فقد اوجب المشرع اللجوء إلى التظلم الإداري المسبق ، بنصه الصريح في المادة 71 من القانون الإجراءات الجبائية على انه " توجه الاحتجاجات المتعلقة بالضرائب أو الرسوم و الحقوق و الغرامات المنصوص عليها في المادة 70 من القانون الإجراءات الجبائية، في بداية الأمر وحسب كل حالة إلى مدير الضرائب الولائي أو رئيس مركز الضرائب التابعة له مكان فرض الضريبة يسلم الوصل إلى المكلف بالضريبة " وقد حدد المشرع الهدف من الطعن النزاعي في المادة 70 أعلاه، باستعراض الغرض منها، وهو: -استدراك الأخطاء المرتكبة في وعاء الضريبة أو حسابها. -الاستفادة من حق ناتج عن حكم تشريعي أو تنظيمي .

وعلى هذا فان المدير الولائي للضرائب ورئيس مركز الضرائب المختصين إقليميا، هما الهيئة المخولة لاستقبال الشكاوى التي تعتبر مرحلة إلزامية في سير الدعوى الجبائية.

<sup>1</sup> - العبد صالح، الوجيز في شرح الإجراءات الجبائية، (الإصدار الطبعة الثالثة)، دار هومة، الجزائر 2008، ص 83، 97.

### • شروط تقديم الشكاوى:

- احترام الأجل القانوني : حدد المشروع بصرامة هذه الآجال، وقد وسع فيها اعتبارا لخصوصيات هذه المنازعات و طبيعة المعنيين بها ، لكن القاعدة العامة أن الشكاوى تقبل إلى غاية 31 ديسمبر من السنة التي تلي سنة تحصيل السجل أو حصول الأحداث الموجهة لهذه الشكاوى، حيث تنص المادة 72 على أن انقضاء اجل الشكاوى يكون :
  - يوم 31 ديسمبر من السنة التي تلي السنة التي استلم خلالها المكلف بالضريبة إنذارات جديدة في حالة أو اثرو وقوع أخطاء في الإرسال، حيث توجه له مثل هذه الإنذارات من قبل مدير الضرائب بالولاية.
  - يوم 31 ديسمبر من السنة التي تلي السنة التي تأكد فيها المكلف بالضريبة من وجود حصص جبائية فرضت عليه بغير أساس قانوني من جراء خطأ أو تكرار .
  - أما الفقرة الثالثة من نفس المادة ، فإنها تنص على الحالات لا تستوجب الضريبة وضع جدول ، حيث تقدم الشكاوى:
  - إلى غاية 31 ديسمبر من السنة التي تلي السنة التي تدفع الضريبة برسمها، إن تعلق الأمر بحالات أخرى، أما الشكاوى الخاصة بدعوى عدم استغلال العقارات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي المنصوص عليها في المادة 255 من القانون الضرائب المباشرة، فإنها تقدم قبل 31 ديسمبر على الأكثر من السنة التي تلي السنة التي حصل فيها عدم الاستغلال المستوفي للشروط المحددة في نفس المادة 255 أعلاه.
  - إلى غاية 31 ديسمبر من السنة التي تلي السنة التي تمت فيها الاقتطاعات، أن تعلق الأمر باعتراضات تخص تطبيق الاقتطاع من المصدر.
- 2.1. الشروط الشكلية و الشروط الموضوعية: قسم المشروع شروط تقديم الشكاوى إلى قسمين، وهما الشروط الشكلية و الشروط الموضوعية.
- 1.2.1. الشروط الشكلية: حسب نص المادة 73 فان الشكاوى يجب أن تكون:
- فردية: يعني أن يكون المدعي شخصا بمفرده ، ويستثني من ذلك المكلفون الذين تفرض عليهم الضريبة بشكل جماعي كذا أعضاء شركات الأشخاص، في حالة التي تكون فيها الشركة مدعيا.
  - منفردة: بالنسبة لكل محل خاضع للضريبة يحمل رقم مادة خاص به
  - التوقيع: رغم أن الشكاوى غير خاضعة لحقوق التسجيل، إلا أن المشرع اشترط أن تكون موقعة من طرف المعني بالأمر نفسه أو وكيله القانوني.
  - الموطن: على المدعي أن يذكر بدقة موطنه في الجزائر، فإذا كان مقيما بالخارج فيجب عليه أن يتخذ موطنا في الجزائر.

- 1.2.1. الشروط الموضوعية: يجب على المدعي تفصيل دعواه، وذلك بالعرض المفصل لمحتوى دعواه و الدفع التي يتقدم بها و طبيعة الاعتراضات بمبرراتها و حجمها، وبالتالي يقع عبء إثبات سوء تقييم الوعاء أو الغلط المادي الذي ارتكبته المصلحة الجبائية على المدعي، وعليه يجب أن تتضمن الدعوى الشروط الموضوعية التالية:
- ذكر الضريبة و القيمة المالية المتنازع عليهما.
  - غياب توقيع المدعي بخط اليد.
  - في حالة غياب الوكالة المدموغة و المسجلة قبل تقديم الشكوى.
  - الشكاوي الجماعية و الشكاوي المتعلقة بعدة بلديات أو نشاطات.
- 2- طلب التأجيل (إرجاء) الرفع: وبالموازاة مع تقديم شكوى إلى المدير الولائي، أتاح المشروع للمشتكي فرصة تقديم طلب يتضمن تأجيل دفع المقدار المتنازع عليه من الضرائب المفروضة.
- 2 1 تعريف طلب تأجيل الدفع: يقصد بهذا الإجراء حسب نص المادة 74 من قانون الإجراءات الجبائية تقديم طلب ثانوي مرافق للطلب الرئيسي في الدعوى الأصلية، يتضمن إرجاء (تأجيل) دفع المقدار المتنازع فيه وهذا بإحترام الشروط القانونية الواجبة .
- 2 2 شروط صحة هذا الطلب: حسب نص المادة 74 فإنه "يجوز للمكلف بالضريبة الذي ينازع من خلال شكوى.. أن يرجئ دفع القدر المتنازع فيه من الضرائب المذكورة،، ويمكن أن نستنتج من هذه المادة الشروط الواجب احترامها - أن تكون الشكوى مقدمة ضمن الشروط المنصوص عليها في المواد 72 ، 73 ، 75 ، و 76 ، باعتبار أن هذا الطلب هو طلب (لاحق) فرعي؛
- أن تتضمن عريضة افتتاح الدعوى، صراحة الإستفادة من أحكام هذه المادة؛
  - تحديد مبلغ أو أساس التخفيض الذي يريده .
  - تقديم الضمانات الكفيلة بتحصيل الضريبة " وإذا لم يتم تقديم الضمانات، لا يجوز للمكلف بالضريبة الذي طالب بالاستفادة من أحكام هذه المادة، عن طريق البيع فيما يخص الجزء المتنازع فيه من الضريبة إلا إذا تم إتخاذ قرار إداري نهائي من قبل مدير الضرائب الولائية، غير أنه يجوز للإدارة إتخاذ جميع " بضمان حقوقها" (المادة 74 / الفقرة 2).
  - على أساس هذا الإجراء تقوم مصلحة "قباضة" الضرائب بالتنسيق مع نيابة المديرية المكلفة بالمنازعات بالنظر في طلب تأجيل الدفع، ويكون للمدير الولائي للضرائب مهلة أربعة ( 04 ) أشهر للفصل في الشكوى (المادة 02 / 76) ويعلم القابض كي يتمكن من تحصيل الضرائب المباشرة.

ثانيا: النظر في الشكاوى و البث فيها:

الأصل العام في مسار الشكاوى المقدمة إلى إدارة الضرائب، هو النظر و البث من طرف المدير الولائي في القضايا مع إشراك كل من له علاقة للتحقيق في موضوع الدعوى (مثلما قدمنا ذلك) غير أن هناك حالات خاصة للنظر و البث التي تشارك فيها المتفشية أو المديرية العامة للضرائب ، وكذلك الهيئة الجديدة في النظام الجبائي (مركز الضرائب).

### 1- الحالات الخاصة بالمفتشية:

خصت المادة 75 المفتش بصلاحيه النظر في الشكاوى، وقد حددت لذلك أنواع الضرائب والرسوم والغرامات التي تنظر فيها، مع بيان إجراءات ذلك :

- حيث يمكنه النظر في الشكاوى، باستثناء تلك المتعلقة بالضرائب والرسوم المذكورة في المادة 65 من قانون الإجراءات الجبائية و بالرجوع إلى نص هذه المادة ، نجد أن الضرائب والرسوم المستثناة هي الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزائي والرسم على النشاط المهني و الرسم على القيمة المضافة وحقوق الطابع. كما استثنى من صلاحية النظر في مجال الغرامات الجبائية تلك المنصوص عليها في المادة 285 من قانون الضرائب المباشرة وهي المادة الخاصة بتصريح أصحاب الأملاك العقارية والمستأجرين الأساسيين لها.

- ثم أوجبت المادة القانونية على المفتش اتباع الإجراءات التالية:

على المفتش أن يرفع ملخص الشكاوى إلى رئيس المجلس الشعبي لإبداء رأيه.

في حالة ما إذا لم يصله هذا الرأي في أجل خمسة عشر ( 15 ) يوما، يقوم المفتش بتحرير اقتراحاته.

في حالة الشكاوى التي يشوبها اسقاط يجعلها غير جديرة بالقبول نهائيا، فإن للمفتش صلاحية البث فيها فورا. وفي كل الأحوال، فإن للمدير الولائي سلطة البث في الشكاوى في أجل أربعة ( 04 ) أشهر، اعتبارا من تاريخ تقديمها.

### 2- الحالات الخاصة برئيس مركز الضرائب:

تبقى صلاحية رئيس مركز الضرائب غامضة اعتبارا لحدائث هذا المنصب من جهة، وغموض الفقرة المذكورة في المادة 76 من جهة أخرى، ويمكن بيان شروط تدخل رئيس المركز، نيابة عن المدير الولائي للضرائب كما يلي:

يبث رئيس مركز الضرائب في الشكاوى في أجل أربعة ( 04 ) أشهر اعتبارا من تاريخ تقديمها.

لرئيس المركز سلطة البث فيما يخص الإحتجاجات المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والغرامات التابعة لاختصاص مركز الضرائب.

تمارس سلطة أخذ القرار من قبل رئيس مركز الضرائب من أجل إعلان قرارات التخفيض الجزئي أو الرفض المتعلقة بقضايا ذات مبلغ إجمالي لا يتجاوز 5.000.000 دج.

### 3- الحالات الخاصة بالمديرية العامة للضرائب:

نصت المادة 77 بصورة تفصيلية وواضحة في حالات تدخل الإدارة المركزية في الشكاوى موضوع نزاع مع الإدارة الجبائية

وقد ورد ذلك في حالتين:

الحالة التي يكون فيها للإدارة المركزية سلطة البث في الشكاوى موضوع نزاع متعلق بالتحقيقات المنجزة من طرف الهيئة المكلفة بالمراقبة الجبائية على المستوى الوطني، وبعد البث في الشكاوى موضوع النزاع، يبلغ القرار للمكلف بالضريبة عن طريق المدير الولائي المختص إقليميا وذلك في أجل ستة أشهر.

- و الحالة التي تمارس فيها الإدارة المركزية وظيفة استشارية، حيث أنه عندما يتجاوز المبلغ الإجمالي للحقوق والعقوبات موضوع الشكاوى مبلغ عشرة ملايين (10.000.000 دج) يتعين على المدير الولائي للضرائب الأخذ برأي الإدارة المركزية (المديرية العامة للضرائب)... وفي هذه الحالة يمدد الأجل المذكور (4 أشهر) بشهرين (2 + 4 = 6 أشهر).

#### 4- اختصاصات وصلاحيات مدير الضرائب بالولاية:

إن للمدير الولائي للضرائب دورا محوريا في المنازعات الجبائية إذ أن المفتش لا يقوم إلا بالنظر في المنازعات الخاصة المذكورة في المادة 76 بينما للمدير الولائي سلطة البث في هذه الشكاوى ورئيس مركز الضرائب، حسب الفقرة الثالثة من المادة 76 يمارس هذه المهام نيابة عن المدير الولائي للضرائب، أما المديرية العامة للضرائب فإن علاقتها بالمديرية الولائية محددة في إبداء الرأي في الدعاوى المرفوعة أمام المدير الولائي والتي تتجاوز قيمتها 10.000.000 دج، وفي حالة إتخاذ قرار في الشكاوى المتعلقة بتحقيقات الهيئة المكلفة بالرقابة الجبائية، فإن تبليغ المدعي يكون عن طريق المدير الولائي المختص إقليميا، غير أن القاعدة تنص على أن مدير الضرائب بالولاية ينفرد بإختصاص النطق بالرفض أو القبول الجزئي للشكاوى في الحدود المضبوطة سابقا. وفي سبيل ذلك يمكننا استنتاج ثلاث (03) حالات في ممارسة السلطة:

منح تفويض : وهي الحالة التي تنص عليها المادة 78 من قانون الإجراءات الجبائية إذ أن "لمدير الضرائب بالولاية صلاحية تفويض كل سلطة قراره أو جزءا منها لقبول الشكاوى إلى أعوان من الإدارة " بشروط:

- أن يكون للأعوان المعنيين رتبة مفتش رئيسي على الأقل.

- تمارس صلاحية البث في الشكاوى عن طريق التفويض بالنسبة لتسوية القضايا المتعلقة بتفويض ضريبي أقصاه مائة ألف (100.000) عن كل حصة.

إخضاع القرار للمحكمة الإدارية: نصت الفقرة الثانية من المادة 79 على هذه الصلاحية المخولة لمدير الولاية للضرائب، حيث يمكنه أن يخضع بصفة تلقائية النزاع لقرار المحكمة الإدارية لكن بشروط:

- على المدير الولائي إبلاغ المشتكي بهذا الإجراء.

- تبث المحكمة الإدارية في هذه الشكاوى (الإخضاع التلقائي) دون أن يتعين على المكلف بالضريبة تجديدها على ورق مدموغ.

رفض مضمون الشكوى: أو عدم الإستجابة للشكوى، وفي هذه الحالة على المدير الولائي للضرائب تسبب رفضه أي بأن يبين قرار مدير الولاية للضرائب بإيجاز الأسباب التي بني عليها.

### ثالثاً: اللجوء إلى لجان الطعن

في حالة عدم إستجابة المدير الولائي للشكوى فإن للمشتكي الحق في اللجوء إلى لجان الطعن المنصوص عليها في المواد 300 ، 301 ، 302 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وذلك للحصول إما على:

استدراك الأخطاء المرتكبة في تأسيس وعاء الضريبة أو حسابها.

- أو الإستفادة من حق ناتج عن حكم تشريعي أو تنظيمي.

وقد نصت المادة القانونية على شرط وحيد فقط هو عدم جواز اللجوء للطعن، أمام هذه اللجان بعد إحالة الأمر إلى مجالس القضاء سواء كانت هذه الإحالة بإخضاع القرار للمحكمة الإدارية من طرف المدير، أو بفعل لجوء المشتكي إلى الهيئة القضائية. وبالرجوع إلى المواد 300 ، 301 ، 302 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نلاحظ أن هناك ثلاث (03) مستويات للطعن محددة وفق المعيار المالي (المادي) موضوع النزاع، كما أن هذه اللجان تختص بالنظر في الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة ولم تتحدث المادة 80 من قانون الإجراءات الجبائية على لجنة الصلح الخاصة بالتسجيل والتي نصت على سيرها وتنظيمها المادة 107 من قانون التسجيل، ويمكن بيان أنواع لجان الطعن الإدارية كما يأتي:

- لجنة الطعن على مستوى الدائرة: وتختص بالنظر في منازعات الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة التي تقل قيمتها أو تساوي 500.000 دج.

- لجنة الطعن الولائية: وتختص بالنظر في المنازعات التي تتجاوز قيمتها 500.000 دج وتقل أو تعادل مبلغ 2.000.000 دج.

- لجنة الطعن المركزية: المؤسسة على مستوى وزارة المالية.

### المبحث الثاني: عرض وتقييم الدراسات السابقة

1 - دراسة (بن نجاعي سمية ولوماثي سامية) 2021 بعنوان اثر الرقابة الجبائية على النزاع الضريبي- دراسة

حالة بسكرة 2020-2021

وتوصلت هذه الدراسة إلى التعرف على الرقابة الجبائية وأثرها على النزاع الضريبي ، حيث تطرقنا إلى تقديم الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية من خلال عرض مفهوم الرقابة الجبائية، أشكالها، أهدافها، طرق وإجراءات الرقابة الجبائية، وللتعرف على اثر الرقابة الجبائية على النزاع الضريبي على ارض الواقع تم دراسة حالة على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بمديرية الضرائب.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث أن التحقيق المحاسبي و الرقابة على الوثائق لهما أكبر نسب مساهمة في رفع مردودية الرقابة الجبائية مقارنة بالتحقيق المصوب و التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية، كما توصلنا إلى أن الفصل في الشكوى على مستوى الإدارة الجبائية له دور أساسي في حل الخلاف أو النزاع الضريبي.

### 2- دراسة (بريك إكرام و حاج دعاء) 2022 بعنوان دور القاضي الإداري في المنازعة الجبائي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أهمية الجبائية على مستوى كل من المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ، فإن المنازعة الجبائية تعتبر من أهم المنازعات الإدارية إضافة إلى أن هذا النوع من المنازعات ينفرد بطابع خاص وبهذا عهد المشروع الجزائري للقاضي الإداري في قانون إجراءات مدنية وإدارية وقانون إجراءات جبائية العديد من السلطات و الامتيازات عند الفصل في هذه المنازعة غير انه وفي بعض الحالات قيدها مع أن وجود بعض النصوص القانونية الغامضة من شأنه أن يعرقل السير الحسن للعدالة.

### 3- دراسة (العقون رشيد و بوسماحة محمد) 2022 بعنوان دراسة تحليلية لدور مؤشرات المنازعات الجبائية في تقييم أداء الرقابة الجبائية في المحاسبة – دراسة حالة الجزائر (2016-2020)

وخلصت هذه الدراسة، الدراسة التحليلية إلى إبراز أداء الرقابة الجبائية في المحاسبة من خلال مؤشرات المنازعات الجبائية لمعرفة مدى التزام المحقق الجبائي في المحاسبة في تطبيق القانون الجبائي لتفادي اللجوء للمنازعات الجبائية وذلك بالإجابة على الإشكالية الرئيسية الموسومة ب: كيف يمكن تقييم أداء الرقابة الجبائية في المحاسبة من خلال مؤشرات المنازعات الجبائية الإدارية؟

حيث تناولت هذه الدراسة الإطار النظري للمنازعات الجبائية بالتطبيق على حالة الجزائر اعتمادا على التقارير المعدة من طرف المديرية العامة للضرائب من 2016 إلى 2020، وخلصت الدراسة إلى أن مؤشرات المنازعات الجبائية تعد مؤشرا مهما لمعرفة مدى نجاعة الرقابة الجبائية في المحاسبة.

### 4- دراسة عتير سليمان، بعنوان دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية الوادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية تسيير والعلوم التجارية، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2011-2012.

تبادل المؤسسة الاقتصادية مع باقي عناصر محيطها مجموعة كبيرة من العمليات المالية، مثل الشراء، البيع، التسديد، القبض، .... ومع تطور مكانة المؤسسة الاقتصادية ضمن هذا المحيط كحلقة أساسية فيه، إزداد عدد الأطراف المهتمة بوضعيتها المالية من مساهمين، موردين، دائنين، مصالح حكومية ...، حيث زاد الطلب على المعلومات المحاسبية من طرف هؤلاء.

ولأن إنتاج المعلومات الحاسوبية وتوصيلها إلى الأطراف المهتمة بها، يكون إنطلاقاً من المؤسسة المعنية نفسها، مما قد يجعلها غير صالحة لأغراض الأطراف الأخرى لتعدد واختلاف الغايات من إستخدامها، ومن هنا جاءت الحاجة إلى ضرورة وضع خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية تعكس جودتها، غير أن السؤال المطروح هو كيف يمكن ضمان والتحقق من جودة المعلومات المحاسبية؟.

وفي هذا الإطار إقترحناوسلية قانونية مفروضة على الأشخاص المكلفين بالضريبة، وهي الرقابة الجبائية كإجراء يهدف إلى التحقق من مدى صحة المعلومات عامة والمحاسبية خاصة المصرح بها من قبل المكلفين الخاضعين.

5- دراسة خالدي عصام، بعنوان المراجعة الجبائية ودورها في تحسين جودة التصريحات الجبائية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017.

كان هدف الدراسة إبراز دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية في المؤسسة الإقتصادية، وبعد الإصلاحات العديدة التي قام بها المشرع الجزائري في النظام الجبائي، لازال يعاني من تعقيدات تحد من فعاليته، هذه التعقيدات في القوانين والنظم يصاحب عدم فهمها تحمل أخطار تهديدية والمتربة في العقوبات والغرامات الجبائية، وكألية تقيس مدى نجاعة التسيير الجبائي في المؤسسة الإقتصادية، إعتدنا المراجعة لدراسة مدى إمكانياتها في تحسين جودة التصريحات، حيث قمنا بطرح أسئلة إستقصائية على العديد من الأطراف ذات العلاقة، ضماناً للسير الحسن للجبائية في المؤسسة، وهذا من خلال إعتبارنا بأن المراجعة الجبائية أداة فعالة تساهم في الكشف عن الأخطاء والإغفالات في التصريح.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها وبإختبار الفرضيات، وصولاً إلى النتائج، والتي دعمت بمختلف أدوات الدراسة، تم التوصل إلى أن للمراجعة الجبائية دور فعال في تحسين جودة التصريحات الجبائية للمكلفين.

6- دراسة حداد زكرياء، بعنوان الرقابة الجبائية ومساهمتها في التحصيل الجبائي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مراجعة وتدقيق، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016-2017.

قامت الدراسة بمعالجة موضوع الرقابة الجبائية ومساهمتها في التحصيل الجبائي، إستناداً إلى واقع الرقابة الجبائية في الجزائر والتحديات التي تواجهها، أبرزها التهرب الضريبي الذي إنتشر سلباً على الحصيلة الضريبية، ومن خلال تطبيق الأنواع المختلفة للرقابة الجبائية ووسائلها القانونية وهيكل الإدارة الجبائية كإجراء يهدف إلى تحقق من مدى صحة المعلومات المصرح بها من قبل المكلفين الخاضعين للضريبة وزيادة الحصيلة الضريبية.

وبإعتبار الجزائر تعتمد على جمع مواردها من الضرائب وخاصة في الأونة الأخيرة بسبب تراجع أسعار النفط، وبالتالي فالدولة تسعى إلى تعويض الجبائية البترولية بالجبائية العادية، مما يتوجب على الدولة تشديد الرقابة على المكلفين بالضريبة للحفاظ على الضرائب كمورد عام لخزينة الدولة.

ومن هذا المنطلق قمنا بإعداد هذه الدراسة التي تسعى لتوضيح مساهمة الرقابة الجبائية في التحصيل الجبائي، وبالتالي تحقيق مداخل هامة لميزانية الدولة وضمان بلوغ الأهداف المرجوة والمسطرة من طرف السلطات المعنية، لأجل هذا قمنا بدراسة ميدانية بمديرية الضرائب لولاية سكيكدة ومصلحة الرقابة الجبائية، حيث تعرضنا لكل من التحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية والتحقيق المصوب في المحاسبة وكيفية قيام المحققين بمحاربة التهرب الضريبي من خلال أنواع الرقابة الجبائية. وهذا بإتباع كافة المراحل والإجراءات اللازمة، ثم توصلنا إلى إستخلاص النتائج وتقديم الإقتراحات التي يمكن أن تخدم مديرية الضرائب محل الدراسة قصد التوصل إلى نتائج أفضل في المستقبل.

### الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

في هذا المطلب سأعرض بعض الدراسات التي سبقت دراستي مع أهم ما توصلت اليه

**TABLI Abdelhak, YASINI Hakim, Le Contrôle Fiscal comme un outil de lutte Contre la Fraude Fiscale, mémoire de fin de cycle en vue l'obtention du diplôme de master, université A. Mira, Bejaia, 2012-2013.**

هدفت هذه الدراسة إلى أن الرقابة الجبائية تمكن من التأكد من صدق التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة وذلك عن طريق التحقيق المحاسبي والتحقيق المجمل في الوضعية المحاسبية، كما أكدت على ضرورة احترام المحققين الجبائيين ضوابط التحقيق من دفع الضرائب وإتباع الخطوات المنصوص عليها في القانون الجبائي.

**AMIRAT Lamia, HAMMOUCHE Ouarda, Le Contrôle Fiscal, mémoire en vue de l'obtention du diplôme de master en Finance et Comptabilité, université A. Mira, Bejaia, 2016.**

توصلت الدراسة بأن إجراءات الرقابة الجبائية دائما تبدأ بإرسال إشعار بالتحقيق للمكلف بالضريبة وتمتد إلى مناقشة شفوية وكتابية ويمكن ان تنتهي بالاستئناف وفي الأخير حل قضائي ، كما تنج عن الدارسة أيضا وجوب تبسيط وعدم تعقيد الإجراءات الجبائية للمكلفين ، لأنه كلما كان الأمر بسيط وواضح كلما رغب المكلف بالضريبة بالتصريح بكل شفافية.

المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف

أولاً: أوجه الشبه : كل الدراسات تتشابه في مايلي:

- \_ معظم الدراسات السابقة إعتمدت المنهج الوصفي التحليلي.
- \_ إتفقت جميع الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من المضمون وتوضيح الرقابة الجبائية.
- \_ جميع الدراسات السابقة إستخدمت دراسة حالة.

ثانياً: أوجه الإختلاف

- الاختلاف بين الدراسة الأولى مع الدراسة الحالية واضح من خلال الموضوع حيث قامت الدراسة بتوضيح اثر الرقابة الجبائية على النزاع الضريبي.
- إختلفت الدراسة الثانية مع الدراسة الحالية حيث ان الدراسة تعمقت في الجانب السياسي والقضائي واثردور القاضي في المنازعات الجبائية.
- أما بالنسبة لدراسة الثالثة كان الإختلاف فيها عن الدراسة الحالية في ما يخص مكان الدراسة.
- بالنسبة للدراسة السادسة تتمحور حول دور الرقابة الجبائية ومساهمتها في التحصيل الجبائي أي الإختلاف كان في المتغير الثاني.
- أما في مايخص الدراسة الأخيرة اقتصررت فقط على دراسة الرقابة الجبائية ووضحتها بشكل معمق ومفصل وهذا هو الاختلاف بين الدراستين.

### خلاصة الفصل :

استخلص من خلال الدراسة للفصل الأول أن الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي خولت للإدارة الجبائية التأكد من صحة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلف، وكذا تطبيق القوانين الجبائية إذ تعتبر الرقابة الجبائية أداة قانونية في يد الإدارة تسعى من خلالها إلى تنظيم المكلفين بالضريبة والعمل على إكتشاف كل الأخطاء والمخالفات بهدف تصحيحها وتقويمها.

ومن هنا تتجلى المكانة التي تحتلها المرحلة الإدارية من الحد في المنازعات الجبائية بين المكلف والإدارة الجبائية لاعتبارها مرحلة حاسمة وضرورية يمنح المشرع للمكلف الدفاع عن حقه عندما يكون الغرض منها الحصول على استدراك الأخطاء المرتكبة من طرف الإدارة ، كذلك هي وسيلة لتصحيح الأخطاء قبل اللجوء الى القضاء .

## الفصل الثاني

### الدراسة التطبيقية/ دراسة الحالة

تمهيد:

بعد الانتهاء من الشق النظري للبحث الذي تناولت فيه مختلف جوانب الرقابة الجبائية وآلياتها وباعتبار الرقابة الجبائية أداة مهمة في مراقبة التصريجات الجبائية، بالإضافة الى المنازعات الجبائية وإجراءاتها الإدارية لذا كان من الضروري ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي للقيام بدراسة حالة لمديرية الضرائب بولاية إيليزي وتسلط الضوء لكل متطلبات البحث.

حيث قمنا بتقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: لمحة عن مديرية الضرائب إيليزي.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لتقييم دور مؤشرات المنازعات الجبائية متعلقة بالرقابة الجبائية.

المبحث الأول : لمحة عن مديرية الضرائب لولاية إيليزي

المطلب الأول :تعريف شامل للمديرية الولائية للضرائب إيليزي

أولا : نشأة مديرية الضرائب لولاية إيليزي

نشأت مديرية الضرائب لولاية إيليزي بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 91\_60 المؤرخ في 08 شعبان عام 1411، الموافق ل 23 فيفري 1991، المحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية. والقرار المؤرخ في 10 صفر عام 1436، الموافق ل 03 ديسمبر 2014، المعدل والمتمم للقرار المؤرخ في 07 جمادى الأول عام 1428، الموافق ل 24 ماي 2007، الذي يحدد الاختصاص الإقليمي للمديريات الجهوية والمديريات الولائية للضرائب.

ثانيا : التعريف بمديرية الضرائب إيليزي

هي هيئة عمومية تمثل السلطة التنفيذية للدولة لممارسة سياساتها الجبائية وفقا للقوانين السارية المفعول والمتمثلة في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الضرائب غير المباشرة، قانون الرسم على رقم الأعمال وقانون الإجراءات الجبائية. تشرف مديرية الضرائب لولاية إيليزي بموجب القرار الوزاري المشترك في 25 صفر عام 1430 الموافق ل 21 فيفري سنة 2009، على تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، تتمثل في مصالح داخلية وخارجية على مستوى التراب الولائي موزعة كما يلي:

1- المصالح الداخلية تتمثل في المديريات الفرعية:

- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية والتحصيل تنتظم في "04" مكاتب.
- المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية تنتظم في "04" مكاتب.
- المديرية الفرعية للوسائل تنتظم في "03" مكاتب.

2- المصالح الخارجية والمتمثلة في القباضات والمفتشيات :

1-2 القباضات :

- قباضة الضرائب إيليزي تنتظم في "03" مصالح.
- قباضة الضرائب إن أمناس تنتظم في "03" مصالح.
- قباضة الضرائب جانت تنتظم في "03" مصالح.
- قباضة الضرائب برج عمر إدريس "03" مصالح.

2-2 المفتشيات :

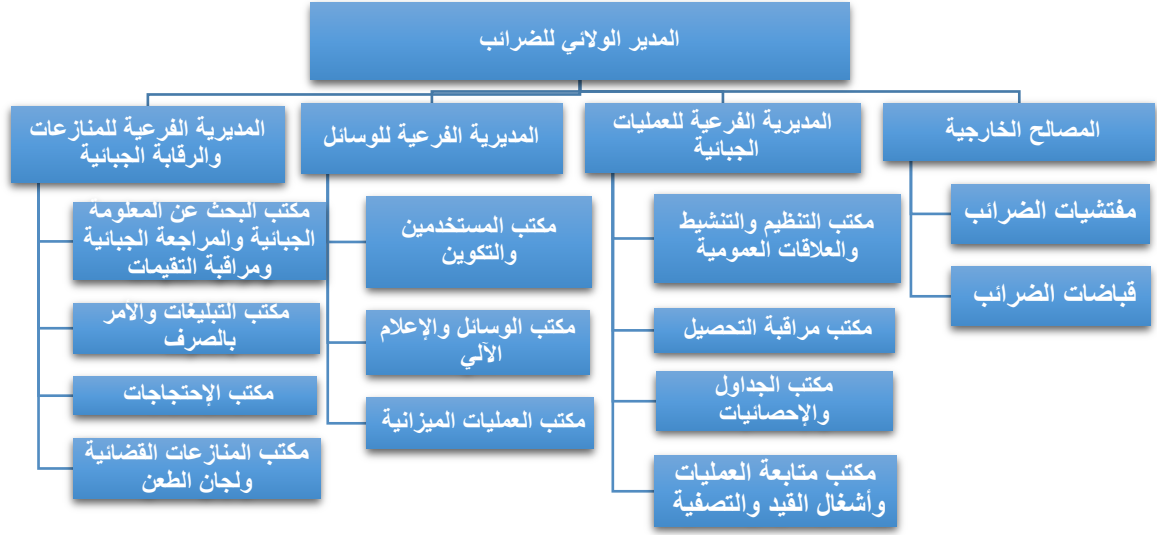
- مفتشية الضرائب إيليزي تنتظم في أربع "04" مصالح.
- مفتشية الضرائب إن أمناس تنتظم في أربع "04" مصالح.
- مفتشية الضرائب جانت تنتظم في أربع "04" مصالح.

- مفتشية الضرائب برج عمر إدريس تنتظم في أربع "04" مصالح.

### ثالثا: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب ولاية إيليزي

تقوم هذه المديرية بنفس الاعمال المخولة لمديريات الضرائب على مستوى الوطن، إلا أن الهيكل التنظيمي لها يختلف بعض الشيء عن الهيكل التنظيمي المعمول به في المديريات الولائية الأخرى، حيث نجد بعض مديرياتها الفرعية مدمجة مع بعضها البعض، وهذا راجع للعدد المنخفض للمكلفين بالضريبة في ولاية إيليزي مقارنة بالولايات الأخرى، وبعد النظر إلى الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية إيليزي، وبالأخص مصالحها الخارجية، نجد أنها مازالت تعتمد على الشكل القديم للمصالح الخارجية، وحسب المادة 32 من المرسوم التنفيذي رقم 06 - 327، المؤرخ بتاريخ 18-09-2006، منح المشرع الجبائيللمديريات الولائية التي تعتمد على المصالح الخارجية المتمثلة في القباضات والمفتشيات، الحق في أن تحتفظ بمفتشياتوقباضات الضرائب بصفة انتقالية وفي انتظار إدماجها الكلي حسب الحالة في مراكز الضرائب أو المراكز الجوية للضرائب بشكلها الحالي، وتمارس صلاحياتها المحددة في إطار التنظيم المعمول به. يمكننا توضيح الهيكل التنظيمي في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2) الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب إيليزي



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على المعلومات المقدمة من مديرية الضرائب لولاية إيليزي

#### رابعا : مهام مديرية الضرائب لولاية إيليزي

تم إنشاء مديرية الضرائب لولاية إيليزي كما غيرها من مديريات الضرائب على مستوى الوطن لممارسة المهام والسلطات المخولة لها بموجب الأحكام القانونية والتنظيمية على مستوى إقليم الولائي لولاية إيليزي والدوائر التابعة لها إيليزي، جانت، ان امناس وهي مكلفة أيضا بالعمليات التالية:

✓ تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض ضريبة غير خاضعة لمجال إختصاص مديرية كبريات المؤسسات باضافة إلى مجموع المهن الحرة.

✓ مسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة ل IBS.

✓ مراقبة التصريحات الدورية والسنوية والتحقيقات.

✓ حصر الوعاء الضريبي وتنشيط البحث عن المادة الضريبية.

✓ التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة.

✓ مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الارباح الصناعية والتجارية.

✓ إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها.

✓ الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى.

- ✓ تنفيذ العمليات المادية للدفع و القبض و إستخراج النقود.
- ✓ البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها وإستغلالها ومراقبة التصريحات.
- ✓ إعداد و إنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة و تقييم نتائجها.
- ✓ دراسة الشكاوي ومعالجتها.
- ✓ تتابع المنازعات الإدارية والقضائية.
- ✓ تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.
- ✓ تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي.
- ✓ تنشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.
- ✓ كما انها مكلفة بموجب المقرر رقم 187 مؤرخ في 24 نوفمبر سنة 1999، بتسيير ميزانية دار المالية والمرافق العمومية المتواجدة بها.

إضافة إلى الاختصاص الوظيفي للمديرية، فإن للمصلحة سلطة التسيير الإداري والمهني للموظفين والأعوان المسيرين بموجب أحكام التنظيم العام والقوانين الأساسية الخاصة بالأسلاك التابعين لها.

### المطلب الثاني : تقديم مصلحة الدراسة

قبل التطرق إلى الملف الجبائي للمكلف و ما سيجري عليه من خلال مراحل وإجراءات التحقيق المحاسبي، يجب أولاً إعطاء عموميات حول مكان الدراسة.

### المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية

يتم تنفيذ برامج التحقيق من طرف المديرية الفرعية للرقابة الجبائية المتواجدة على مستوى مديرية الضرائب لولاية إيليزي حيث تتكلف هذه المديرية الفرعية بضمان معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية، وتبليغ القرارات المتخذة والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة، وكذا تعالج طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة، بالإضافة إلى تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الإستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية أيضا تقوم هذه المديرية بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها.

تتكون هذه المديرية الفرعية من أربعة (04) مكاتب تتمثل في:

- ❖ مكتب الاحتجاجات: مكلف باستلام ودراسة الطعون الهادفة سواء بإرجاع الحقوق أو إلغاء القرارات الملاحقة أو المطالبة بأشياء محجوزة. بالإضافة إلى استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

- ❖ مكتب التبليغات و الأمر بالصرف: يقوم بتبليغ المكلفين بالضريبة بالإضافة إلى الأمر بصرف الإلغاءات و التخفيضات الممنوحة مع إعداد شهادات الخاصة بذلك.
- ❖ مكتب المنازعات القضائية ولجان الطعن: وهو المكلف بإعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة.
- ❖ مكتب البحث عن المعلومة الجبائية والمراجعات الجبائية ومراقبة التقييمات: سنتطرق الى المهام المكلف بها في المطلب اللاحق.

### المبحث الثاني : دراسة تطبيقية لتقييم دور مؤشرات المنازعات الجبائية المتعلقة بالرقابة الجبائية المطلب الأول : لمحة عن الاداة المستخدمة في الدراسة

لقد قمنا في مجال دراستنا بإتباع المنهج الإحصائي الوصفي الذي يركز على وصف وتلخيص الأرقام المجمعة حول موضوع معين وتفسيرها في صورة نتائج وكان ذلك عبر عدة مراحل وطرق :

#### - جمع المعلومات والوثائق عن الموضوع الدراسة:

وفي هذا الإطار فقد تم دراسة عينة للرقابة الجبائية في مؤسسة و التي تحصلنا عليها و ذلك مقابل عدم ذكر الإيضاحاتو المعلومات الخاصة بالمؤسسة وكذلك أسماء الأعوان المكلفين بعملية التحقيق بالنسبة الي جانب جمع الوثائق حاولنا الوصول إلى مصادر المعلومات و الوثائق المتاحة التي تهتم بالجبائية و الرقابة الجبائية من أجل التحقيق الجبائي حيث تمثلت هذه الوثائق الي ماييلي:

- النصوص و التشريعات الواردة في الجريدة الرسمية

- أبحاث علمية أنجزت في سابق في هذا المجال

- المقابلات الشخصية : إن عنصر المقابلات يكتسي أهمية بالغة كمصدر هام و رئيسي للحصول على المعلومات حيث

قمنا في هذا الصدد بإجراء سلسلة من المقابلات تمحور الحوار فيها حول أثر جودة المعلومات المحاسبية علي التحقيق

الجبائي حيث حاولنا جاهدين في هذا الصدد استخلاص وجهات نظر مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان الجبائي و قمنا

في هذا الصدد بمحاورة بعض منها حيث يتمثلون عموما في

- تحليل البيانات : يهدف تحليل البيانات إلى شرح وتوضيح العلاقة بين الأثر والمسبب لظاهرة من الظواهر التي يقوم

الباحث بدراستها، وذلك لكي يكون الباحث قادرا على وضع تصور للأمور والأحداث، وحصول على الإجابات عن الأسئلة

التي تدور في باله حول الظاهرة التي يقوم بدراستها

#### المطلب الثاني : تحليل مؤشرات المنازعات الجبائية المتعلقة بالرقابة الجبائية (2022-2019)

من خلال هادا المطلب تقييم اداء الرقابة الجبائية من خلال اعداد جداول المتعلقة بتطور عدد قضايا

المنازعات الادارية المسجلة خلال فترة 2022-2019 ثم استخراج وتحليل مؤشرات المنازعات الجبائية المتعلقة

بالرقابة الجبائية في المحاسبة مع التركيز على القضايا النزاعية المتعلقة بالتحقيق في المحاسبة .

الجدول رقم (1-2): معدل التغطية الاجمالية cx2 للفترة 2019-2022

يتم حساب معدل التغطية الإجمالي للسنوات 2019-2022 انطلاقاً من تحديد الشكاوى التي تكون قيد الدراسة في بداية السنة وكذا الشكاوى المسجلة أثناء السنة ثم تحديد نسبة الشكاوى المعالجة خلال السنة ، والجدول التالي يلخص معدل التغطية الإجمالي للفترة 2019-2022 :

| نوع التحقيق         | السنوات | شكاوى قيد الدراسة | شكاوى مسجلة | المجموع | الشكاوى المعالجة | Cx2   |
|---------------------|---------|-------------------|-------------|---------|------------------|-------|
| التحقيق في المحاسبة | 2019    | 02                | 05          | 07      | 05               | 71%   |
|                     | 2020    | 03                | 02          | 05      | 02               | 40%   |
|                     | 2021    | 01                | 03          | 04      | 03               | 75%   |
|                     | 2022    | 05                | 02          | 07      | 02               | 28.5% |

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

نلاحظ من معطيات الجدول أن معدل التغطية الإجمالي للشكاوى تراوحت ما بين 28.5% في سنة 2022 و 75% في سنة 2021 خلال تطبيق تحقيق في المحاسبة و من هنا نلاحظ نقص ملحوظ بنسبة كبيرة في دراسة الشكاوى وهو من منظورنا يعتبر غير مقبول ، وكما نلاحظ أيضا قد بلغ معدل التغطية الإجمالي للشكاوى في سنة 2020 قد بلغ 40% و نفس ذلك نجاح عملية برمجة القضايا المقترحة للرقابة.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية بمديرية الضرائب إيليزي

الجدول رقم (2-2) : معدل الشكاوى المرفوضة كليا cx5 للفترة 2019-2022

يتم الاعتماد في تحديد معدل الشكاوى المرفوضة استنادا الى عدد الشكاوى المعالجة وقرارات الرفض الكلي للقضايا النزاعية المتعلقة بالتحقيق المحاسبي ، وقد كانت وضعية الشكاوى المرفوضة كليا كما يوضحها الجدول التالي :

| نوع التحقيق         | السنوات | الشكاوى المعالجة | قرارات الرفض الكلي | Cx5    |
|---------------------|---------|------------------|--------------------|--------|
| التحقيق في المحاسبة | 2019    | 05               | 02                 | 40%    |
|                     | 2020    | 02               | 00                 | 0      |
|                     | 2021    | 03               | 02                 | 66.66% |
|                     | 2022    | 02               | 02                 | 100%   |

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول ان معدل الشكاوى المرفوضة كليا من سنة 2019 الى سنة 2022 يتراوح من 0 الى 100% ونلاحظ ان قرارات الرفض الكلي في سنة 2020 لا توجد مما تؤدي لعدم وجود معدل الشكاوى المرفوضة كليا وكما نرى في سنة 2022 ان cx5 معدلته 100% وذلك نظرا لرفض الشكاوة المعالجة كليا .ومن منظورنا نفس ذلك ب تحكم مصالح التحقيق في تنفيذ البرنامج وفق القانون.

الجدول رقم (2-3) : معدل الشكاوي المقبولة كليا cx6

ويتم الاعتماد في تحديد معدل الشكاوي المقبولة كليا استنادا على عدد الشكاوي المقبولة كليا وقرارات الإلغاء الكلي في التحقيق المحاسبي .

الجدول التالي يوضح ذلك :

| نوع التحقيق         | السنوات | الشكاوي المعالجة | قرارات القبول الكلي | Cx6 |
|---------------------|---------|------------------|---------------------|-----|
| التحقيق في المحاسبة | 2019    | 05               | 00                  | 00  |
|                     | 2020    | 02               | 00                  | 00  |
|                     | 2021    | 03               | 00                  | 00  |
|                     | 2022    | 02               | 00                  | 00  |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

تبرز معطيات الجدول معدل الشكاوي المقبولة كليا أي نسبة التسويات التي تمت على الملفات الجبائية وتم الغاؤها كليا، لمخالفة مصالح الرقابة الجبائية عند قيامها بهذه التسويات ما نصت عليه القوانين الجبائية، ونلاحظ ان معدل الشكاوي المقبولة كليا معدوم في كل السنوات و ذلك نظارا لعدم وجود أي قرارات للقبول الكلي من (الشكاوي المعالجة).

جدول رقم (4-2): معدل الشكاوي المقبولة جزئيا cx7

تم الاعتماد في تحديد معدل الشكاوي المقبولة جزئيا استنادا على قرارات التخفيض الجزئي في التحقيق المحاسبي كما هو موضح في الجدول التالي:

| السنوات | المعالجة | قرار القبول الجزئي | Cx7   |
|---------|----------|--------------------|-------|
| 2019    | 05       | 03                 | 60%   |
| 2020    | 02       | 02                 | 100%  |
| 2021    | 03       | 01                 | 33.3% |
| 2022    | 02       | 00                 | 00    |

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

نلاحظ ان الجدول يبين معدل الشكاوي المقبولة جزئيا(نسبة التسويات على الملفات الجبائية) وان النسب تتراوح ما بين 0% إلى 100% وان سنة 2020 كانت اكبر سنة تم احتساب فيها معدل الشكاوي المقبولة جزئيا وسنة 2022 كانت اقل سنة تم احتساب فيها معدل والذي هو معدوم نظرا لعدم تواجد قرارات القبول الجزئي، كما يظهر لنا في الجدول انخفاض في معدل الشكاوي المقبولة جزئيا خلال السنوات 4.

جدول رقم (5-2) معدل التخفيض أو الإلغاء cx8

| السنوات | المبالغ المحتج عليها | مبالغ التخفيضات<br>الممنوحة للمكلفين | Cx8   |
|---------|----------------------|--------------------------------------|-------|
| 2019    | 12.061.631.00        | 8.394.324.00                         | 69.5% |
| 2020    | 15.369.449.70        | 3.103.327.10                         | 20.1% |
| 2021    | 1.424.997.00         | 405.965.00                           | 28.4% |
| 2022    | 1.707.404.00         | 00                                   | 00    |

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

### خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية لعملية التحقيق المحاسبي التي قمنا بها في إدارة الضرائب والتي لخصت في هذا الفصل حيث في البداية تم أخذ ملف جبائي للمكلف لأربعة سنوات كعينة ليتم التحقيق فيه.

حيث قمنا بإستخدام مؤشرات الاداء التي يتم تطبيقها على مستوى المصالح الضريبية (وعاء-تحصيل – رقابة جبائية – منازعات ) وتتمثل هذه المؤشرات في عدة معدلات المتعلقة بتطور عدد القضايا المنازعات الادارية المسجلة خلال الفترة 2019-2022 ، تم استخراج وتحليل مؤشرات المنازعات الجبائية المتعلقة بالرقابة الجبائية في المحاسبة ، مع التركيز على القضايا النزاعية المتعلقة بالتحقيق المحاسبي.

وفي الاخير يلعب التحقيق المحاسبي دورا أساسيا بإعتباره أهم وسائل الرقابة الجبائية التي تعتمد عليها ادارة الضرائب للتحقق من صحة المعلومات المالية و المحاسبية والهدف منه حل مشاكل المكلفين .

الخاتمة

## الخاتمة

✓ تمهيد

من خلال دراستنا لموضوع دور مؤشرات المنازعات الجبائية في تقييم أداء الرقابة الجبائية، حيث تطرقنا إلى جانب النظري على الرقابة الجبائية والنزاع الضريبي، تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية حيث تعرفنا فيه مفاهيم التي تخص الرقابة الجبائية واستخلصنا على، أنها عبارة عن مجموعة من العمليات والإجراءات إلى المراجعة ومتابعة التصريحات الجبائية للمكلف بالضريبة، والتحرك السريع للقضاء عليها بفاعلية تضمن عدم تكرارها في المستقبل بهدف المحافظة على حقوق الخزينة من خلال التهرب الضريبي وتحقيق العدالة الضريبة.

ويمكن للرقابة الجبائية أن تأخذ عدة أشكال منها الرقابة العامة والرقابة المعمقة، فالرقابة العامة تتمثل في الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق وتتم على مستوى المفتشية، أما الرقابة المعمقة تتمثل في التحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق على الوضعية الجبائية تتم على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية ومصالح البحث والتحقيق، كما منح المشرع الجزائري حقوقا للإدارة الجبائية لتيسير لأداء مهامهم الرقابية كحق الإطلاع واستدراك الأخطاء وحق المراقبة وحق المعاينة وتسمح لها من "التحقق من صحة التصريحات ومدى مصداقيتها وقانونيتها، ومراقبة العناصر الخاضعة بالضريبة، والتي من خلالها يمكن تحديد ديون الضريبة مع ضمان تحصيلها"، وهذه الحقوق يتسنى للإدارة الجبائية تحقيق غايتها وأهدافها، أما في الفصل الثاني تناولنا فيه مفاهيم خاصة بالنزاع الضريبي واستنتجنا على أنه خلاف بين الممول والإدارة الضريبية يمكن حله من خلال إجراءات إدارية.

وكما وحاولت دراستنا إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه مؤشرات المنازعات الجبائية في تقييم أداء الرقابة الجبائية ومدى استناد هذه الأخيرة لتحديد نتائج التحقيقات التي تقوم بها مصالح الرقابة الجبائية

### اختبار الفرضيات :

إبتداء من الفرضية الأولى المتمثلة في "تهتم مصلحة الضرائب بدراسة وتحليل مؤشرات المنازعات الجبائية" ويظهر لنا ذلك الاهتمام في بدل جهد معتبر في دراسة الشكاوي المقدمة من خلال القيام بتحقيقات والتزام بالقوانين الجبائية بخصوص إجراءات تسوية المنازعات، وتهتم المؤسسة في التركيز على الشكاوي النزاعية حيث تقوم بتصحيح الأخطاء المرتكبة من قبل الإدارة الجبائية وكما تقوم بتطبيق مؤشرات للتسيير وذلك في إطار عقود النجاعة وتستخدمها في تقييم أداء مجمل الأنشطة الضريبية وتطبق هذه المؤشرات على كل مصالح الجبائية وهذا ما يثبت صحة الفرضية. الفرضية الثانية: تساهم المؤشرات المنازعات الجبائية في تفعيل الرقابة الجبائية حيث تقوم المؤسسة بمجموعة عمليات التي تهدف إلى مراقبة تصريحات وفحصها والتأكد من مدى صحتها وتطبيقها (تجانسها) مع تصريحات المكلف بالضريبة

## الخاتمة

كما تقوم المؤسسة بإجراء التحقيق المحاسبي الذي يعتبر نوع من أنواع الرقابة وهذا مايدل على ان المصلحة قامت بالرقابة الجبائية وبذلك نثبت صحة فرضيتنا .  
وعليه فقدتم اثبات صحة الفرضية الرئيسية و المتمثلة في مساهمة مؤشرات المنازعات الجبائية في تقييم أداء الرقابة الجبائية في مصلحة مديرية الضرائب ايليزي .  
النتائج : ونوجزها فيما يلي :

- ✓ الفصل في الشكوى على مستوى الإدارة الجبائية له دور أساسي في حل الخلاف أو النزاع الضريبي .
  - ✓ تمتع إدارة الضرائب بصلاحيات و سلطات قانونية تمكنها من إجراء الرقابة بصورة واسعة تشمل جميع العناصر مثل الدفاتر و الوثائق التجارية و المحاسبية
  - ✓ تعود الفعالية النسبية في الأداء إلى كثرة التصريحات الجبائية و عدم استقرار القوانين الجبائية
- التوصيات :

- ضرورة الحفاظ على استقرار القوانين الجبائية لكي يصبح المكلف بالضريبة قادر على الالمام بها.
- العمل على تبسيط الإجراءات المتعلقة بالمنازعات ضمانا لحقوق المكلفين بالضريبة.
- معالج مشكلة بطء إجراءات دراسة الشكاوى، واحترام الاجال القانونية للبث في النزاعات.
- تحسين مستوى التكوين للأعوان الرقابة الجبائية بخصوص التقنيات المحاسبية .
- استخدام تكنولوجيا المعلومات في أداء مصالح الإدارة الجبائية في المجالات المختلفة.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع

• المصادر باللغة العربية :

-الكتب

1- العيد صالح، الوجيز في شرح الإجراءات الجبائية، (الإصدار الطبعة الثالثة)، دار هومة، الجزائر 2008

2- حسين، المنازعات الضريبية، شرح لقانون الإجراءات الجبائية

3- عزيز أمزيان، المنازعات الجبائية في التشريع الجزائري، دار الهدى، 2005، الجزائر

4- عثمان خيري، عبد العادل فرج عبد العال، انتهاء المنازعات الضريبية على الدخل بطريقة الاتفاق، دار النهضة العربية، 2013، القاهرة

5- عوادي مصطفى ، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري (حديث قانون المالية 2009) (مطبعة مزوار، طبعة الأولى.

6- سهام كردودي ، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق ، دار المفيد للنشر والتوزيع .  
✓ رسائل الماجستير والدكتوراه .

1 - أيت بلقاسم لامية، اليات وإجراءات الرقابة الجبائية في الجزائر ودورها في الحد من ظاهرة التهرب ال ضريبي،  
مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيي ي جامعة  
البويرة

2 -رشيد ونادي، دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،  
جامعة الجزائر

3 -بدارية أحمد، الإطار القانوني لتسوية النزاع الضريبي في ظل التشريع الجزائري، مذكرة لإستكمال متطلبات نيل  
شهادة الماجستير في العلوم القانونية والإدارية ، تخصص قانون إداري وإدارة عامة ، جامعة الجزائر

4 - حميدة صولي، التنظيم الإداري كألية لتسوية المنازعة الضريبية ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل  
شهادة ماستر في الحقوق والعلوم السياسية تخصص قانون إداري.

5 -رضوان دوداح، محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،  
جامعة الجزائر 3

- 6 -رحمة نابتي، النظام النظري بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي ، دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة
- 7 -زاقى درين، النظام القانوني للمنازعة الضريبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراة في الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر
- 8 -طالبى محمد، الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية تسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر
- 9 -عائشة بن عثمان، أثر النظام المحاسبي المالي علي فعالية نظام التدقيق الجبائي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لمسيلة
- 10 - قاشي يوسف، محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية ، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

✓ القرارات، القوانين، والمراسيم

- 1- المادة 39 من قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية
- 2- المادة 51 من القانون الرسوم علي رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، نشرة 2010
- 3- المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2013، ص93. معدلة بموجب المادة 14 من ق. م سنة 2007
- 4- ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية، الجزائر، 2013

الملاحق

A \_\_\_\_\_, le \_\_\_\_\_

### 1- اشعار التخليص

**DEGREVEMENTS OU RESTITUTIONS ACCORDES :**

| Exercice | N° du rôle | Impôts ou taxes | Montant du dégrèvement ou restitution |
|----------|------------|-----------------|---------------------------------------|
|          |            |                 |                                       |
|          |            |                 |                                       |
|          |            |                 |                                       |
|          |            |                 |                                       |
|          |            |                 |                                       |
|          |            |                 |                                       |
|          |            |                 |                                       |
|          |            |                 |                                       |
|          |            |                 |                                       |
|          |            |                 |                                       |

منح التخفيضات او المبالغ المستردة



DIRECTION DES IMPÔTS DE WILAYA

.....

.....

---

---

---

---

---

---

```
=====
Data description: no153b sb sbC
=====
```

\*\*\*\*\*

---

.....

---

~~~~~

=====

.....

=====

.....

---

---

.....

Tableau CX1 :

## RECOURS PREALABLE

Situation du contentieux fiscal (Volume - Traitement - Instances) -2eme Semestre 2022

| Origine des impositions<br>contestées service<br>taxateur<br>(1) | Instances 01<br>07 2022<br>(2) | Reques<br>pendant<br>le 2<br>semestr<br>e<br>2022 | Total<br>(4)<br>(2+3) | Affaires traitées au cours du 2er<br>Semestre 2022<br>(5) |      |       | Instances fin du<br>1er Semestre 2022<br>(6) |      |       | Nbre des réclamations rejetées en<br>totalité<br>(7) | Nbre des<br>admissions totales<br>(8) | Nbre des<br>admissions<br>partielles<br>(9) | Affaires<br>traitées<br>dans les<br>délais<br>impartis<br>(10) |
|------------------------------------------------------------------|--------------------------------|---------------------------------------------------|-----------------------|-----------------------------------------------------------|------|-------|----------------------------------------------|------|-------|------------------------------------------------------|---------------------------------------|---------------------------------------------|----------------------------------------------------------------|
|                                                                  |                                |                                                   |                       | Années<br>antérieures                                     | 2022 | Total | Années<br>Antérieures                        | 2022 | Total |                                                      |                                       |                                             |                                                                |
| INSPECTION                                                       | 0                              | 0                                                 | 0                     | 0                                                         | 0    | 0     | 0                                            | 0    | 0     |                                                      | 0                                     | 0                                           | 0                                                              |
| IFU                                                              | 0                              | 0                                                 | 0                     | 0                                                         | 0    | 0     | 0                                            | 0    | 0     | 0                                                    | 0                                     | 0                                           | 0                                                              |
| REGULARISATIONS                                                  | 0                              | 0                                                 | 0                     | 0                                                         | 0    | 0     | 0                                            | 0    | 0     | 0                                                    | 0                                     | 0                                           | 0                                                              |
| EXEDENT DE<br>VERSEMENT                                          | 0                              | 0                                                 | 0                     | 0                                                         | 0    | 0     | 0                                            | 0    | 0     |                                                      | 0                                     | 0                                           | 0                                                              |
| ERREUR MATERIELLE OU<br>DOUBLE EMPLOI                            | 0                              | 0                                                 | 0                     | 0                                                         | 0    | 0     | 0                                            | 0    | 0     | 0                                                    | 0                                     | 0                                           | 0                                                              |
| VERIFICATION DE<br>COMPTABILITE :                                | 0                              | 0                                                 | 0                     | 0                                                         | 0    | 0     | 0                                            | 0    | 0     | 0                                                    | 0                                     | 0                                           | 0                                                              |
| VASFE                                                            |                                |                                                   | 0                     |                                                           |      | 0     |                                              |      | 0     |                                                      |                                       |                                             |                                                                |
| REEVALUATIONS<br>IMMOBILIERES                                    |                                | 0                                                 | 0                     |                                                           | 0    | 0     |                                              |      | 0     |                                                      |                                       |                                             |                                                                |
| DROITS DE TIMBRE                                                 |                                |                                                   | 0                     |                                                           |      | 0     |                                              |      | 0     |                                                      |                                       |                                             |                                                                |
| RECOURS                                                          |                                |                                                   | 0                     |                                                           |      | 0     |                                              |      | 0     |                                                      |                                       |                                             |                                                                |
| TOTAL GENERALE                                                   | 0                              | 0                                                 | 0                     | 0                                                         | 0    | 0     | 0                                            | 0    | 0     | 0                                                    | 0                                     | 0                                           | 0                                                              |

## 6-التقاضي القضائي الاداري

### Tableaux :

### Contentieux Juridictionnel Administratif

CX/ADJ/CA1: Etat des affaires portées devant le tribunal administratif - par origine d'imposition contestée- au cours du 1<sup>er</sup> semestre 2021

| Origine des impositions contestées service taxateur | Instances au 31/12/2020 | Reçus pendant 1 <sup>er</sup> Semestre 2021 | Total | Affaires traitées au cours de 1 <sup>er</sup> Semestre 2021 |                           | Montant des impositions contestées | Montants des impositions annulées |
|-----------------------------------------------------|-------------------------|---------------------------------------------|-------|-------------------------------------------------------------|---------------------------|------------------------------------|-----------------------------------|
|                                                     |                         |                                             |       | En faveur de l'administration                               | En faveur de contribuable |                                    |                                   |
| Inspection :                                        | 0                       | 0                                           | 0     | 0                                                           | 0                         |                                    | -                                 |
| IFU/ FORFAIT                                        | 0                       | 0                                           | 0     | 0                                                           | 0                         |                                    | 0                                 |
| REGULARISATION                                      | 0                       | 0                                           | 0     | 0                                                           | 0                         |                                    | 0                                 |
| EXCEDENTS DE VERSEMENT                              | 0                       | 0                                           | 0     | 0                                                           | 0                         |                                    | 0                                 |
| ERREUR DE MATERIELLE OU DOUBLE                      | 0                       | 0                                           | 0     | 0                                                           | 0                         |                                    | 0                                 |
| VERIFICATION DE COMPTABILITE                        | 0                       | 0                                           | 0     | 0                                                           | 0                         |                                    | 0                                 |
| VASFE                                               | 0                       | 0                                           | 0     | 0                                                           | 0                         |                                    | 0                                 |
| REEVALUATIONS IMMOBILIERES                          | 0                       | 0                                           | 0     | 0                                                           | 0                         |                                    | 0                                 |
| RECouvrement                                        | 0                       | 0                                           | 0     | 0                                                           | 0                         |                                    | 0                                 |
| REMBOURSEMENT DES CREDITS DE TVA                    | 0                       | 0                                           | 0     | 0                                                           | 0                         |                                    | 0                                 |
| TOTAL GENERAL                                       | 0                       | 0                                           | 0     | 0                                                           | 0                         |                                    | 0                                 |

\* Nombre d'expertises ordonnées au cours de 1<sup>er</sup> Semestre 2021 : 00

\* Nombre de sursis à exécution ordonnées au cours de 1<sup>er</sup> Semestre 2021 : 00